الجـــــــمهورية الجـزائرية الديــمقراطية الشــعبية

وزارة التـــــعليم العالــــي والبـــحث العـــلمي

المـــــــدرسة العـــــــليا للتـــــــــــجارة

تطور مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

مذكرة نهاية الدراسة
مقدمة للحصول على شهادة الليسانس في العلوم التجارية والمالية
وهي جزء من متطلبات درجة الحصول على هذه الشهادة.

مـــقدمة مـــن طـــرف الطـــــــــــالبين:
نورالدين بن أحمد: (مالية).
رمزي زواق: (محاسبة).

مدة ومكان التربص: مفتوحة
بالـــــجزائر العـــــــــــــــــاصمة.

المؤســـسة المســـتقبلة: وزارة المالية .

تحــــت إشـــــراف الأستاذ:
عبد العزيز صبوعة

دفــــــــعة جـــــــــوان 2008

الجـــــــمهورية الجــزائرية الديــمقراطية الشــعبية
وزارة التــــعليم العالــــي والبــحث العــلمي

المـــــــــدرسة العـــــــليا للتـــــــــــجارة

تطور مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

مذكرة نهاية الدراسة
مقدمة للحصول على شهادة الليسانس في العلوم التجارية والمالية
وهي جزء من متطلبات درجة الحصول على هذه الشهادة.

مــقدمة مـــن طــرف الطـــــــــالبين:
نورالدين بن أحمد: (مالية).
رمزي زواق: (محاسبة).

مدة ومكان التربص: مفتوحة
بالـــــجزائر العـــــــــــــــاصمة.

المؤســـسة المســـتقبلة: وزارة المالية .

تحــــت إشـــــراف الأستاذ:
عبد العزيز صبوعة

دفـــــــــعة جـــــــــــوان 2008

الـــفهــرس

فهـرس الجداول

فهـرس الأشكــال

المقدمة العامة :

أصبح ينظر للقطاع الخاص كأمل أخير في إنقاذ الاقتصاد الوطني من المشاكل والصعوبات التي تواجهه ، وهذا بالنظر إلى النتائج المحققة و إلى إمكانية هذا القطاع في إدارة المشاريع بفعالية أكبر وبأقل تكلفة ممكنة، فعلى غرار الدول المتقدمة والتي أخذت في انتهاج هذه السياسة منذ السبعينات كانت الدول النامية في نفس الوقت والظروف تعمل على إبقاء المؤسسات الخاسرة ومن بين هذه الدول الجزائر وكما هو معلوم فإن مجمل وإن لم نقل أغلب مؤسسات القطاع العمومي كانت ولا تظل تواجه وتحقق سوى النتائج السلبية لسنوات عدة فكل هذه الاختلالات أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني ،ففي الجزائر بدأ الاهتمام بالقطاع الخاص من خلال الانفتاح على اقتصاد السوق سنة 1988 وفتح المجال أمام المبادرات الخاصة, وهذا بتوفير مناخ مناسب للاستثمار الخاص وهذا من خلال :

-إصدار قانون النقد و القرض سنة 1991.

-إصدار قانون الاستثمار 1993.

-الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي على مرحلتين :1993 و 1994.

-خوصصة المؤسسات العمومية .

وكذا الاعتماد عليه في بعض القطاعات كالقطاع الفلاحي وقطاع الخدمات والعمل على جعله شريك اقتصادي مهم من أجل بعث عجلة النمو الاقتصادي .

أهمية البحث:

نظرا للحاجة الملحة لإعداد بحوث مكثفة تستهدف دراسة و تحليل القطاع الخاص تحليلا دقيقا مع تبين ضرورته في رفع عجلة التنمية للاقتصاد الوطني تأتي أهمية دراستنا كمحاولة لتسهيل فهم الدور الذي يلعبه القطاع الخاص خاصة في المرحلة الراهنة والتي تتميز بالانتقال إلى اقتصاد السوق.

أهداف البحث:

من بين الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من رواء القيام بهذا البحث نذكر أهمها:

– محاولة الوصو ل إلى التعرف على القطاع الخاص من خلال القيام بطرح مختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع اعتمادا على ما قدمه بعض الاقتصاديين، ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذا القطاع قطاعا قائما بذاته.

– محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص، خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذا القطاع أن يصبح الأداة المفضلة لتحقيق أسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة.

– إعطاء صورة واضحة وشاملة على مساهمة القطاع الخاص في تفعيل النشاط الاقتصادي .

– إظهار ماحققه القطاع الخاص من نتائج في فترة وجيزة مقارنة بما حققه القطاع العام الذي كان ينشط منذ الاستقلال.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود الأسباب التي دفعتنا لاختيار ودراسة هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

- قناعتنا الخاصة لما يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في الجزائر إذا ما عمل المهتمين به بإعطائه العناية الكافية، وتقديم الدعم المناسب له حتى يؤدي الدور الذي يجب أن يلعبه.
- تزايد الإدراك في أغلب البلدان المتقدمة منها أو النامية بالأهمية الكبيرة التي يلعبها القطاع الخاص في اقتصادياتها.
- كون هذا القطاع بدأ يعرف انتعاشا ملحوظا بالجزائر ليس على مستوى النتائج التي أصبح يحققها فحسب بل على مستوى الاهتمام والإحاطة أيضا.
- إنّ سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو وضع الأمور في نصابها والاقتراب من واقع الأهمية التي يكتسبها القطاع الخاص خاصة خلال العشرية الأخيرة في الجزائر.
- ومما زاد من فضولنا لانتقائه هو معرفة مدى تحقيق القطاع الخاص للأهداف المرجوة منه.

إشكالية البحث :

في هذا الصدد وبعد الإطلاع على إطار البحث، وأهمية القيام به والوقوف على الأهداف المنتظر الوصول إليها، إلى جانب المبررات التي كانت دافعا وراء الغوص في هذا البحث، نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا، التي نحاول تناولها وفق سياق نظري تحليلي من خلال الإجابة على الإشكالية التالية :

ما هي النتائج التي حققها القطاع الخاص في ظل الاهتمام المتزايد من طرف الدولة به.

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم كيف تطور القطاع الخاص في الجزائر، وكيف انتقل من القطاع الثانوي في الإستراتيجية التنموية إلى أن يصبح قطاعا حيويا ترتكز عليه أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا التعرف على وسائل وأساليب الدعم وسياسة تنمية هذا القطاع التي تعتمدها الجهات الساهرة على المؤسسات الخاصة لتحديد مدى فعاليتها وتأثيرها على تطور القطاع الخاص الجزائري في ظل المنافسة التي تفرضها المتغيرات العالمية الحالية، نقوم بطرح والإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي المعايير الاقتصادية المستعملة في قياس تطور مساهمة القطاع الخاص .

- ما هي انعكاسات تطور مساهمة القطاع الخاص على الاقتصاد الوطني.

- ما هي الأهمية الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وكيف يمكن أن يكون قطاعا منافسا في ظل التحولات الاقتصادية الحالية.

- ما هي الأفاق المرجوة من القطاع الخاص.

فرضيات البحث:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

- من بين المعايير المستعملة في قياس مساهمة القطاع الخاص نجد الجباية, الناتج الخام, القيمة المضافة وكذلك حسب قطاعات النشاط.

- يتضح دور القطاع الخاص من خلال مساهمته من خلال تكوين القيمة المضافة وتوفير مناصب العمل.

- للتحولات الاقتصادية وما صحبه من عولمة للاقتصاد أثرا إيجابي ا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وتتجلى أهميتها في المساهمة في التنمية الاقتصادية.

- يبقى تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية وترقية القطاع الخاص في الجزائر دون المستوى المنتظر منه.

منهجية البحث:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول موضوعية وواقعية، اعتمدنا جملة من المناهج المستخدمة في الدراسة فقد استعملنا المنهج التاريخي عندما تعرضنا إلى مراحل تطور الاقتصاد الوطني في دراستنا لأساسه النظري وبعده الإيديولوجي، وتطور المؤسسة العمومية و الخاصة في إستراتيجية التنمية الشاملة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والمنهج التحليلي عندما تناولنا دراسة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، ودراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى استعمالنا للمنهج الوصفي باعتباره كاشف لأهم المراحل التي نقف عندها.

ومن بين الأدوات التي استعنا بها في بحثنا:

- المعطيات الإحصائية من جداول وأرقام تتعلق خاصة بالواقع الجزائري.
- القوانين والتشريعات ذات الصلة بتنظيم وتأطير القطاع الخاص، حتى نقف على الإطار الذي تطورت فيه.

أدوات الدراسة

تتمثل الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث في العناصر التالية.

- المراجع المشكلة من كتب، ومجلات ودوريات، مقالات، ووثائق عمل رسمية.
- الاعتماد على نتائج دراستنا لدور ومكانة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر.
- تقارير الهيئات الرسمية: وزارة المالية, وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI, المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الديوان الوطني للإحصاء.

خطة البحث :

وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا اعتمدنا عرض هذا البحث كما يلي :

إن نقطة البداية في هذه المذكرة هي توضيح و تحديد لحالة النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تحديد أهم المشاكل التي كان يعاني منها ثم انتقلنا إلى دراسة القطاع الخاص من خلال تحديد مختلف تعاريفه وأهم عوامل ظهوره وطرق نشأته بالإضافة للأطر القانونية التي تحكمه و يتم هذا كله في الفصل الأول.

وأما الفصل الثاني أردنا أن نخصصه لدراسة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال تكوين القيمة المضافة والناتج الخام بالإضافة للجباية، وتحديد مساهمته حسب القطاعات .

وأما الفصل الثالث فقد أردنا أن نخصصه لمستقبل القطاع الخاص في الجزائر وهذا من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وهذا بإظهار تطور عددها ومساهمتها الجمالية في الاقتصاد الوطني ونهاية هذا الفصل خصصناه لدراسة واقع وأفاق القطاع الخاص من خلال علاقته بالقطاع العام, وأهم المشاكل والصعوبات التي تواجهه

وأخيرا تضمنت المذكرة خاتمة عامة وصلنا فيها إلى بعض النتائج التي سمحت هي الأخرى من إبداء بعض التوصيات في هذا الموضوع.

صعوبات البحث :

أثناء القيام بهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها :

1. صعوبة الحصول على الإحصائيات و البيانات الخاصة بكل قطاع على حدا, وقد لاحظنا وجود نقائص في مجال الإعلام, و يعود ذلك إلى مشكل مصادر المعطيات الإحصائية و صعوبة الحصول عليها.
2. شساعة الموضوع مما يصعب علينا الإلمام بكل جوانبه .

3. ضيق الوقت إذ تقيدنا بهذا الأخير أجبرنا على التخلي عن بعض التفاصيل التي كنا نريد التطرق إليها.
4. تناقض المعطيات الإحصائية التي تحصلنا عليها من مختلف الهيئات الرسمية مع استمرار البيروقراطية في العديد منها.

المقدمة:

اختارت الجزائر عشية الاستقلال الوطني نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة .

لقد اختارت الجزائر من أجل تنميتها النموذج الشائع خلال الستينات والمعتمد على الصناعة المصنعة، كما اختيرت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا البرنامج.

لقد تم تنفيذ هذا البرنامج عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتروكيميا ء لما لها تأثير على باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة، وتم انجاز الجزء الكثير من هذا المجهود التنموي والمتمثل في انجاز مؤسسات وطنية عملاقة، سخرت لها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار للفترة الممتدة ما بين 1966 و 1990 م[1]، لتتجه أنظار الدولة فيما بعد إلى اقتصاد السوق من خلال تفعيل مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بشكل أوسع وهذا بفتح المجال أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من جهة، والتوجه إلى الخوصصة من جهة أخرى .

ولهذا الغرض قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول: عرض حالة النشاط الاقتصادي في الجزائر حتى سنة 1988م.

المبحث الثاني: القطاع الخاص الجزائري من 1988م إلى 1998م.

1- عبد الله بن دعيدة : التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية (التخطيط) – مركز الدراسات الوحدة العربية فيفري 1999 ص 355 .

المبحث الأول:عرض حالة النشاط الاقتصادي من سنة 1962م إلى سنة 1988م.

الجزائر من بين البلدان النامية التي انتهجت في السنوات الأخيرة نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم القطاع العام، وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص، وهذا محاولة من الدولة استدراك الأ خطاء والمشاكل الناجمة من إتباع السياسة التخطيطية التي كانت سائدة منذ السنوات الأولى للاستقلال وحتى أواخر الثمانينات.

ولهذا رأينا من الأفضل في هذا المبحث وقبل التطرق إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي ومراحل إدماج القطاع الخاص، و المشاكل التي مر بها القطاع العام والخاص علي حد سواء، أر دنا أن أشير ولو بصورة ملخصة للمراحل الهامة التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى أواخر الثمانينات، وإلقاء نظرة على مفهوم القطاع الخاص.

المطلب الأول : تطور النشاط الاقتصادي من 1962 إلى 1988 م:

شهدت الساحة الجزائرية منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف والتحولات التي كانت على الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية، الإيديولوجية، السياسية وحتى التخطيط المركزي، فهيمن القطاع العام على النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات الثقيلة واستبعاد الاستثمار الأجنبي .

المرحلة الأولى : **الاقتصاد الوطني ذو التوجه الاشتراكي 1962م إلى 1979م.**

لقد كان ميثاق طرابلس سنة 1962م، أول النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية، ثم تلته التشريعات الأخرى للحياة الاقتصادية الوطنية وفق المنهج الاشتراكي، كميثاق الجزائر لسنة 1964م، والميثاق الوطني سنة 1976م، حيث تبعت الجزائر نموذجا اشتراكي ا للتنمية، قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصاد ي، مع التركيز على الصناعات المصنعة، وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، ويقوم هذا النموذج على التخطيط المركزي للاقتصاد، من خلال المخططات التنموية، كما عملت الجزائر آنذاك على إرساء قواعد الاقتصاد الموجه من خلال القيام بسلسلة من التأميمات، مست كل القطاعات الاقتصادية[1] .

وتم إرساء إتباع الدولة للنموذج الاشتراكي من خلال إعادة هيكلة القطاع العام، بإصدار قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية سنة 1971م، كما كان الاعتماد الكلي على المؤسسات العمومية في توفير الاحتياجات والخدمات وهذا بموافقة السلطات المركزية .

---

[1]– عبد الله بن دعية : مرجع ذكر سابقا.

لقد حققت هذه الإستراتيجية بعض النجاح من الناحية الاجتماعية، وقد اعتمدت في تمويلها على إيرادات المحروقات، التي عرفت ارتفاعا كبيرا بفعل زيادة أسعار النفط، وهذا خاصة سنة 1978 م.

المرحلة الثانية : **مسيرة التنمية الاقتصادية خلال عشرية الثمانينات .**

لم تكن النتائج المحققة من طرف الاستثمارا ت الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينيات في مستوى الطموحات، مما أدى بالدولة إلى اللجوء بقيام مجموعة من الإصلاحات الجذرية لمجموع المؤسسات الاقتصادية، ففي سنة 1980 اجتمع مؤتمر استثنائي لجبهة التحرير الوطني يدعو إلى جودة أفضل تحت شعار " من أجل حياة أفضل"، وتبعه مخطط خماسي أول (1980 - 1984) ثم مخطط خماسي ثاني (1985 - 1989) وكان الهدف من تلك المخططات هو ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة[1].

فكانت البداية بإصدار المرسوم رقم 80-242 بتاريخ 1980/10/14م، والخاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، والهدف منها:

- تخصيص المؤسسات، تقليص أحجامها والفصل بين مختلف المهام (الإنتاج، التوزيع...).
- الاعتماد على اللامركزية للنهوض بالاقتصاد الوطني .

إلا انه وقع ما لم يكن في الحسبان، حيث كان للازمة البترولية المعاكسة في سنة 1986م، تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا، مما أدى إلى ضرورة اللجوء إلى موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت التجسيد نهاية 87م بداية بالقطاع الفلاحي من خلال قانون 19/87 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي [2].

أمام تفاقم الأزمة التي تعانيها البلاد قررت الدولة بكل حزم الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث وضع إطار تشريعي جديد، وشرع في إصلاحات هيكلية، تتمثل الأهداف العامة لهذا الإطار في :

- إحلال اقتصاد السوق مكان الاقتصاد المسير إداريا .
- البحث عن استقلالية أفضل للمؤسسات العمومية التي ستخضع للقواعد التجارية.
- تحرير أسعار التجارية الخارجية و الصرف .
- استقلالية البنوك التجارية و بنك الجزائر .

فقد عمدت الدولة لتكريس هذه الأهداف بإصدار مجموعة من القوانين، أولها قانون جانفي 1988م، المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية كنمط جديد لتنظيم القطاع الاقتصادي كأول خطوة في هذه المجال [3].

---

[1] - عبد الله بن دعيدة : مرجع سبق ذكره.

2- أحمد هني : اقتصاد الجزائر المستقلة :المطبوعات الجامعية، الطابعة الثانية 1993: ص28.

3 -أحمد هني : ذكر سابقا : ص 28.

وأهم ما ميز هذه المرحلة هو انخفاض أسعار البترول، وزيادة ظاهرة المديونية الخارجية، وارتفاع خدمة الدين التي أصبحت تبتلع جزاءا هاما ومتزايدا من مداخل الجزائر من العملة الصعبة، وهذا الوضع أدى إلى نقص كبير في السيولة النقدية، حيث أصبح احتياطي الجزائر من العملة الصعبة لا يسمح إلا بتغطية ذا ت يوما من وارداتها. وهذا ما أثر سلبا على معظم المؤسسات العمومية وأصابها الركود الكامل.

المطلب الثاني:تعريف القطاع الخاص و تطوره.

إن السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ 1967 م اعتمدت على أسلوب التخطيط، الذي لم يسمح سوى بمحاولة وضع سياسة واضحة لدمج الاستثمارات الخاصة في المخططات التنمية الوطنية، حيث أن هذه الأخيرة كانت تتم خارج إدارة القطاع الخاص، الذي يعتبر وسيلة النجاعة الاقتصادية بما يتسم به من كفاءة في العمل والتسيير المحكم، ويعتبر أحد الدعائم الاقتصادية التي يعول عليها في إيجاد تنمية متكاملة للإقتصاد الوطني، مما سبق يمكن أن نعرف القطاع الخاص كما يلي :

1- يعرف على أنه :" قطاع في الاقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة السوق "[1].

2- كما يعرف بأنه : " جزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه و يديره الأفراد أو الشركات الأشخاص أو شركات المساهمة "[2] .

3- وعرفه البعض على أنه:" إضافة إلى المؤسسة الخاصة التي تكون غير خاضعة مباشرة إلى السيطرة الحكومية، تشمل أيضا نشاطات المنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق ربح والتي تدعى أحيانا بالقطاع الشخصي " [3].

4- كما يطلق عليه : " مفهوم اقتصاد القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحر والمنافسة التامة لتحديد الأسعار والكميات المنتجة والمستهلكة، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة حكومية أو غيرها في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد إقتصاد السوق "[4].

نلاحظ من هذا التعاريف أن هناك اختلاف واضح فيما يتعلق بتقديم تعريف محدد للقطاع الخاص، وهذا ما يعكس الاختلافات الفكرية للاقتصاديين، ويمكن أن نستنتج تعريف شامل كما يلي :

" هو ذلك القطاع الذي يملك جانبا من الوحدات الاقتصادية ملكية خاصة، و يعتمد عليها في توجيه نشاطاته حتى ولو كانت هامشية، بما يخدم ويضمن مصالح أصحابها في إطار القوانين المعمول بها مع عدم المساس بالمصالح الوطنية ".

---

[1]- حسن عمر :موسوعة المصطلحات الاقتصادية :مكتبة القاهرة الحديثة :القاهرة 1965م:ص 230 .
[2]- حسن عمر :المرجع السبق :ص 205 .
[3]- احمد زكي بدوي :معجم مصطلحات اللوم الاقتصادية :مكتبة لبنان :بيروت 1977 :ص 370 .
[4]-ضياء مجيد :الخصخصة و التصحيحات الهيكلية :مؤسسة شباب الجامعة :الإسكندرية :2003 :ص 18 .

وكذلك هو كل المشاريع الاستثمارية التي تنشط في جميع المجالات الاقتصادية سواء كانت إنتاجية أو خدماتية، والتي هي ملك لشخص أو مجموعة من الأشخاص العاديين لهم حرية التصرف في توجيه مشاريعهم دون المساس بالمصالح الوطنية .

فالالتباس الظاهر في تحديد شكل الملكية ناتج عن الفراغات الموجودة في النصوص القانونية، كما يقول M.Boukhobza في كتابه :" إذا طرحت مسألة لتحديد مفهوم القطاع الخاص، فإن ذلك سيأخذ عدة إتجاهات وخاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد شكل الملكية "[1].

ولهذا لم تعط لنا الصورة الواضحة في تحديد مفهوم الملكية الخاصة في الجزائر، ويظهر هذا جليا في بداية رسم الإستراتيجية بعد الاستقلال حيث لم يعط المشرع الجزائري أي أهمية للقطاع الخاص في القوانين التي توالت منذ الاستقلال كقانوني 1963م و 1966م الخاصة بالاستثمار، والميثاق الوطني الصادر سنة 1976م الذي يتضمن الخطاب السياسي للجزائر الاشتراكية، فكان القطاع الخاص مهمشا ومحصورا بشكل ضيق في مجالات محددة، وهذا يرجع إلى المفهوم المعطى للقطاع العام آنذاك، على انه قطاع قوي قادر على كل المستويات أن يحقق تنمية اقتصادية وفق ميكانيزمات عمليات الإنتاج والتوزيع.

في بداية الثمانينات بدأت السلطات في وضع قوانين تسمح للقطاع الخاص أن يبرز في بعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية كقانون 1982م الخاص بالاستثمار، لكن هذا حال دون تطبيقها لأسباب عدة منها السياسية والمتمثلة في وجود سلطة حاكمة تؤمن بالقطاع العام وبأفضليته، والاجتماعية ناتجة عن الزيادة السكانية وإرتفاع رقعة البطالة المستوعبة الناتجة عن إعادة الهيكلة، وبحلول أزمت 1986 بانخفاض أسعار النفط وظهور اختلالات اقتصادية على كل المستويات خاصة ارتفاع نسبة التضخم والبطالة، أعطت للسلطة الحاكمة الضوء الأحمر لضرورة تغيير التوجه والنظر إلى وجوب وجود قطاع خاص محلي وأجنبي لتحقيق نمو وتكامل اقتصاديين، ومن ثمة وضعت قوانين ونصوص ذات مرونة أكبر لجلب المستثمرين الخواص، كما عملت على إنشاء مؤسسة خاصة مهمتها تلبية احتياجات المستثمرين.

<u>المطلب الثالث</u>: مشاكل النشاط الاقتصادي وسبل علاجها.

يمكن القول إن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجت في الجزائر منذ مطلع الثمانينات قد عرفت فشلا ذريعا على المستوى الاقتصادي، حسب ما وصل إليه أصحاب الاختصاص في دراساتهم، كما إن الظروف الخارجية لم تكن مواتية لإنجاح هته الإصلاحات .

حيث نتج عن إتباع الجزائر للنظام الاشتراكي مجموعة من المشاكل نذكر منها:

---

1 –M.Boukhobza :Remarque sur le secteur prive en Algérie « revue de l'union des économistes Algériens :tribune de développement :1984 :p 106.

* ارتفاع معدلات التضخم: السبب يعود إلى توسع الكتلة النقدية ويرجع هذا إلى:
- العجز النقدي للخزينة.
- نقص التسيير البنكي .
- التطور الكبير للأجور من دون إن يقابله تطور في الإستراتيجية.

* العجز المتواصل في الميزان التجاري : و يرجع هذا إلى:
- اعتماد الميزانية في إيراداتها على إيرادات المحروقات .
- تزايد النفقات العامة بفعل تزايد النفقات التجارية .
- ركود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته .

* تفاقم المديونية و عبء خدمة الديون .
* صعوبة دخول الجزائر للأسواق العالمية .
* التأخر في انجاز المشاريع وتفشي البيروقراطية في الإرادات المركزية .
* في بداية الثمانينات ووفق لمخطط الاستثمار لم تبلغ المؤسسة العمومية مستوى النضج المنتظر.
* توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعية أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني جعل الاقتصاد يعتمد كلية على الاستيراد .
* عدم مسايرة التمويل الإداري والتسيير المركزي المفرط للأهداف المخططة .
* لقد أهمل المخطط مفهوم المر دودي ة واهتم بمراقبة التدفقات المالية للمؤسسات العمومية.
* عدم تحسيس مسيري المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في خلق الثروة والنمو .
* الاختلال المزمن والدائم في مالية المؤسسات العمومية، وذلك بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة .
* الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى إلى تفشي البيروقراطية من جهة وزيادة الطلب على القروض من جهة أخرى .

إلى جانب كل هذا، تدخل الدولة بالقيام بإصلاحات لم تكن في المستوى المطلوب، بل كانت سببا في تفاقم الوضع الاجتماعي، حيث أصبحت الأزمة متعددة الأطراف والأبعاد، لذلك لجأت الدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، في ظروف غير ملائمة نسبيا نتيجة تفاقم الضغوط المالية الجارية وتدني أسعار النفط سنة 1986 م، وتأتي على رأس هذه الإصلاحات التوجه نحو اقتصاد السوق بفتح المجال أمام القطاع الخاص، وجعله شريكا فعالا في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وذلك بإصدار مجموعة من الأطر القانونية في هذا المجال من اجل تدعيم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
إما عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق خوصصة بعض المؤسسات العمومية، ومن بين تلك القوانين نذكر المادتان 17 و 18 من دستور 1989م، وكذلك قانون النقد

والقرض الصادر في سنة 1990م، حيث كرس في مادته رقم 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي .

المبحث الثاني: القطاع الخاص الجزائري بين 1988م و 1998م.

أمام تفاقم الأزمة التي تعانيها البلاد، قررت الدولة بكل حزم الانتقال نحو اقتصاد السوق حيث وضع إطار تشريعي جديد وشرع في إصلاحات هيكلية، تتمثل الأهداف العامة لهذا الإطار في :

- إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المسير إداريا .
- البحث عن استقلالية أفضل للمؤسسات العمومية التي ستخضع لقواعد تجارية .
- تحرير أسعار التجارة الخارجية و الصرف .
- استقلالية البنوك التجارية و بنك الجزائر .

المطلب الأول: عوامل ظهور القطاع الخاص .

نحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على العوامل التي جعلت الدولة الجزائرية تفتح المجال للقطاع الخاص للتدخل في النشاط الاقتصادي، الذي كان تابع في وقت سابق إلى القطاع العام.

هذا الانفتاح سمح بظهور قطاع خاص ناتج عن استثمار لمحلي للأفراد أو الجماعات، والأجانب من جهة، ومن جهة أخرى ناتج عن خوصصة بعض المؤسسات العمومية، وتتمثل هذه العوامل أساسا في عوامل داخلية وأخرى خارجية، وسنتطرق لها كالأتي:

أ – **عوامل داخلية:**

نجد عدة عوامل في أشكال عديدة نذكر منها:

1* مساهمة الدولة بشكل مباشر في تسيير المؤسسات الاقتصادية :

الاعتماد الضمني لأصحاب القرار عند وضع استرتيجية تنموية على أن الدولة هي العامل الأساسي والقادر على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي، مما أدى بها إلى التوسع أكثر في مختلف النشاطات الاقتصادية، بهذه العملية حولت فرض سيطرتها وهيمنتها على كل دواليب الاقتصاد عن طريق الأجهزة القانونية والأمنية والسياسية، فتدخلها يلاحظ في التحولات العديدة التي عرفتها المؤسسات العمومية والتي كانت تظهر في كل مرة بالشكل جديد في التنظيم من اجل تحين وضعيتها كالتسيير الذاتي من (1962–1965) مرحلة المشروع العام (1966–1970)، مرحلة التسيير الاشتراكي (1971–1980)[1] .

إن اللجوء إلى تسيير المؤسسات الاقتصادية بقرارات إدارية فوقية و إغفال دور الحوافز المالية في تطوير النتاج، قد أفقد إدارتها القدرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الظروف غير المتوقعة، كما أن فرض أسعار إدارية لا تستند إلى عوامل العرض والطلب، ساهم بأن يكون تسعير المنتجات والخدمات على نحو لا يتفق وقيمتها

1- عبد اللطيف بن اشنهو :التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط :ديوان لمطبوعات الجامعية :الجزائر 1982 :ص 46 .

في السوق، مما يساعد على توسيع نطاق الاقتصاد غير الشرعي، مما أدى إلى سوء استخدام الموارد المتاحة .

2*السياسة الإنتاجية و المالية للمؤسسات العمومية :

إن ارتفاع عدد الشركات الوطنية من 100 شركة قبل إعادة الهيكلة إلى حوالي 1000 شركة عمومية خلال الثمانينات نتج عنها ما يلي:

– غياب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و الطاقة الإنتاجية :

فلقد كانت الإنتاجية غير كافية لتوسع الطلب على السلع والخدمات، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار واختفاء المواد من السوق وبالتالي اللجوء إلى استيرادها بشكل كبير من جهة، ومن جهة ظهور المضاربة، بالإضافة إلى هذا كانت معظم وسائل الإنتاج معطلة بنسبة 45٪، نظرا لقلة الاهتمام بالصناعة وعدم توفر قطع الغيار أو مستلزمات الإنتاج وغياب الإطارات الحقيقية وعدم اتخاذ القرارات الإستراتيجية [1].

– إن ارتفاع عدد الشركات فرض على الدولة إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات، وتقييم مساعداتها، من هنا ظهر تباين في برامج الاستثمار وشروط تطبيقها وتمويلها، مما أدى إلى عدم الاستقرار في تسيير المؤسسات العمومية، فالتسهيلات الموجودة لدى المؤسسات المالية ساعدت على اللجوء إلى الاستدانة، والحصول على التمويل في شكل قروض قابلة للتسديد فيما يخص النفقات الداخلية، ومن ثم أصبح معدل التمويل الخارجي يحتل حصة الأسد في برنامج المؤسسات العمومية، وقد طغت عليها الاستدانة القصيرة الأجل، وهذا بهدف محاولة سداد الديون المستحقة والمخصصة لتمويل الاستثمار المخطط، لكن هذا لم يجد نفعا بسبب الضعف الذي كانت تعاني منه المؤسسا ت العمومية، مما اجبرها على التوجه إلى البنك المركزي بهدف إصدار أوراق نقدية بدون مقابل .

بناءا على ما ذكر فان ما شهدته المؤسسات العمومية من حماية المنتجات المحلية والتوجه بشكل أساسي نحو السوق الداخلية، قد أدى إلى إهمال الجودة والتركيز على الكمية، مما اضعف قدرة المؤسسات الاقتصادية على المنافسة في الأسواق الخارجية، وفيما يتعلق باختلال الهيكل المالي لدى المؤسسات العمومية، فانه ناتج عن الممارسة غير القانونية كتهريب الأموال العمومية وتحويلها إلى الخارج في حسابات خاصة، هذا الإخفاق يعود لغياب الحساب الاقتصادي وإنتهاج سياسة مركزية لدى بعض المسيرين .

3* سياسة التشغيل :

إن محاولة القطاع العام تحقيق التشغيل الكامل أدى إلى التضخم في العمالة، الشيء الذي ساعد بشكل كبير ومباشر على عدم استغلال الوقت القانوني للعمال، فالعامل الجزائري لا يقدم سوى 30 دقيقة منتجة في يوم العمل، وأن أكثرية العمال يتواجدون على مستوى المهام غير المنتجة .

هذه الوضعية تؤكد من جهة الغياب الواضح لأصحاب القرار في جميع المعلومات الخاصة بأوضاع العمالة والتطورات في إنتاجية العمل، ومن جهة أخرى الفقدان الكلي لمؤشر تقويم الأداء بشكل جدي، ولبرنامج التدريب الفعلي في ضوء الحاجات الفعلية، كما تنص عنها أسس التقويم، ولا شك فان تعيين تيار مسئولي الإدارة للمؤسسات العمومية

[1]-Bulletin des statistique courantes d'industrie prive national : (1980-19889) :O.N.S.

كان يخضع لاعتبارات سياسية مما يؤثر على تضخم العمالة، ويقلل من قدرة الإدارة على التحكم في هذا الحجم لأنه يخضع غالبا لسياسات مرسومة خارج نطاق المؤسسات .

ب – العوامل الخارجية :

الاستدانة المفرطة من قبل السلطات الجزائرية كما يوضحها الجدول التالي : تطور الديون الخارجية في الجزائر.

جدول رقم (01) :تطور الديون الخارجية في الجزائر (1990–1998).

الوحدة:مليار دولار .

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98
مبلغ الديون	28.3	27.8	26.6	25.7	29.4	31.5	33.2	26	27

Source : Fiche des syinthènse et statistique par pays , juillet 2003. 2003-2000 , investir magazine ,une publication de RSM ,N de 4 novembre 2002 ,page16.

إن التذبذب الواضح في الديون الخارجية في الجزائر من سنة إلى أخرى ناتج عن أسباب عديد أدت بالسلطة إلى الاعتماد عليها بشكل كبير من أهمها :

– نموذج الصناعات المصنعة الذي اعتمد في الجزائر والذي يتمركز بشكل كبير على كثافة رأسمالية وتكنولوجيا متقدمة، ساعد على الاقتراض بشكل غير مدروس لسد فجوة في الموارد المحلية الناجمة عن الفرق بين الادخار المحلي والاستثمار .

– غياب التناسب الكلي للعلاقة بين مختلف الفروع الاقتصادية، مما سمح بالاستيرا د بشكل غير ملائم للموارد الأولية أو الوسيطة، والاعتماد على عملية الاقتراض لتمويل الاستيراد بسبب النمو الديموغرافي الحاد الذي عرفته الجزائر، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى توجيه نسبة من الديون لتمويل برامج إستيراد السلع استهلاكية، وخاصة المواد الغذائية لأن الإنتاج الغذائي كان يتراجع ويعجز باستمرار عن تغطية الحاجات الإضافية الناتجة عن زيادة السكان .

– إن سحب القروض بهدف خدمة الدين القديمة لم تكن كافية لتسديد فوائد وإقساط الديون السابقة خاصة إذا علمنا إن عملية الاقتراض تم بالدولار المرتفع بينما عملية التسديد تتم مستقبلا بدولارات منخفضة القيمة [1].

– الاعتماد على الموارد النفطية لتمويل الواردات ودفع خدمة الديون وبالتالي فأي انهيار لأسعار النفط يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني وهذا كان واضح حيث سجلت معدلات سالبة للنمو الاقتصادي(– 2.9،–2.2) ٪ سنة 1992م، كما ارتفعت مستويات التضخم على 16.7 ٪ 38.5 ٪ عام 1994م [2].

– أزمة المديونية لها اثر سلبي على مستويات ووتيرة الاستثمارات خاصة إذا تعلق الأمر بالدول المدينة فمؤشر قياس المديونية (الاستثمار /الإنتاج المحلي الإجمالي) انخفض من

1– رمزي زكي :مأزق النظام الرأسمالي :مصر 1981 :ص 188 .

2 – عبد العزيز الشرابي :النتائج الأولية لبرنامج التصحيح الهيكلي في البلدان النامية :حوليات البحث في إفريقيا و العالم العربي :العدد الثاني 1998 : ص 94 .

25 ٪ إلى 18 ٪ بين سنتي 1980م و 1985م، مما أدى إلى انخفاض الواردات من رؤوس الأموال الأزمة لتمويل عملية الاستثمارات والتي تؤثر على طاقة الإنتاج [1].

– المؤسسات المالية العالمية :

تنطلق برامج هذه الهيئات والمنظمات الدولية من الأسس التي تقوم عليها النظريات الليبرالية ويمكننا تحديد أهم المعالم المميزة لها باختصار:

– ضرورة تقليص برامج الإنفاق الحكومي أي إلغاء التدخل في تسعير المنتجات والرقابة عليها .

– تخفيض الضرائب على الدخول وإيرادات القطاع الخاص وتقديم إعفاءات وتسهيلات لرأس المال المحلي والأجنبي في المشروعات الجديدة .

– خصخصة القطاع العام أي بيع منشاة هذا القطاع إلى القطاع الخاص أي التخلص من عبئها لزيادة الموارد.

– ولقد وضع "هرشمان " هذه الحقيقة إذ يقول :" إن التعهد الذي تلتزم به الدول النامية اتجاه الهيئات المالية العالمية يتخذ النمط التالي [2]:

* إن تقلص هذه الدول من معدلات الاستهلاك .

* إن تزيد من مشاركة القطاع الخاص.

* إن تقلص من مشاركة القطاع العام في الصناعة.

* إن تخفض من قيمة عملتها ومن تغيير نظام الأسعار دخل هذه الدول.

نلاحظ من هنا إن سياسة الهيئات المالية العالمية ترى إن القطاع الخاص يعطي قوة فاعلة للاقتصاد، لقد كانت هذه المؤسسات تهدف إلى تقليص دور الدولة في تنظيم الحيات الاقتصادية لتكون في حرة مطلقة في تسيير نشاطاتها داخل البلد أي :" ما يطالب به الغرب حتى المنظمات المالية الدولية من دول العالم الثالث هو اقتصاد سوق من نوع يختفي فيه دور الدولة في التنمية، هذا حتى لا تكون عقبة في سبيل سيطرت رأس المال الأجنبي أو فرض أنماط استهلاكية لا تتفق مع إمكانيات البلاد الاقتصادية " [3].

من هنا نلاحظ إن المؤسسات المالية العالمية تلزم الدول إتباع سياسة التكييف الهيكلي وتطبيق سياسة السوق كشرط مسبق لكل إعانة مالية اقتصادية، فبرنامج التصحيح الهيكلي كما يوضحه الشكل أدناه "رقم 01" والذي يحتوي على عدة عناصر تشكل مجموعة متكاملة من إجراءات التي تنفذ من طرف الدولة بهدف إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية وإقامة العناصر المشكلة لاقتصاد السوق.

إن تراجع قيمة الصادرات الجزائرية بنسبة 73 ٪ ، اجبر أصحاب القرار على المصادقة على عدة اتفاقيات من بينها اتفاقية الاستعداد الائتماني، والتزامها بتوسيع النشاطات على

---

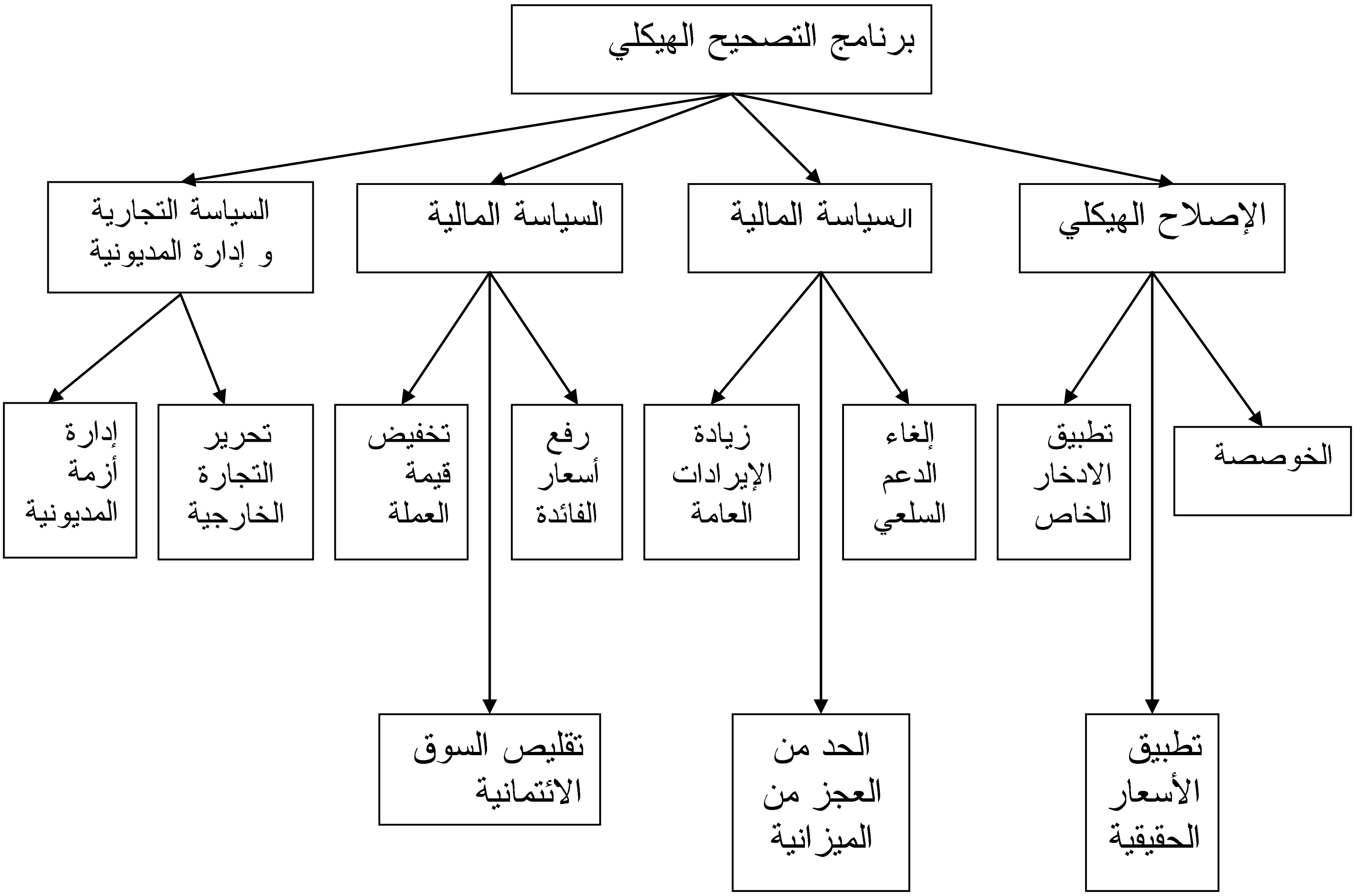
[1] - Arezki ighmat :la crise de l’endettement des pays en voie de développement :édition ENAP 2eme semestre 1990 :page 15.

[2]– السيد الحسني :التنمية و التخلف :دار المعارف الجامعية :الإسكندرية 1996 :ص 210– 211 .

[3]– إسماعيل صبري عبد الله :الصندوق و آليات السوق :مجلة المستقبل العربي :العدد 137 :بيروت 1990 .ص 80 .

القطاع الخاص بهدف تثبيت واحترام الملكية الخاصة كمبدأ أساسي يجسد الإيديولوجية الرأسمالية المعاصرة [1].

الشكل رقم (01): برنامج التصحيح الهيكلي .



– المصدر: عبد العزيز شرابي: برنامج التصحيح الهيكلي إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، دراسات الوحدة العربية، بيروت .فبراير 1999م ، ص 98.

ما يمكن استنتاجه من العوامل الداخلية والخارجية هو محاولة السلطات الجزائرية التراجع عن الاقتصاد المخطط مركزيا واعتبار اقتصاد السوق منهجا لا بد من اتخاذه.

[1]– الهادي الخالدي :المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي :دار هومة 1996 :ص 193 .

المطلب الثاني : طرق نشأة القطاع الخاص .

منذ صدور قانون 1996م للاستثمار والذي يسمح بمساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الجزائري، وبتعدد مفاهيم القطاع الخاص باختلاف الآراء الإيديولوجية والاقتصادية واختلاف طرق نشأته، بين ما هو استثمار محلي وما هو أجنبي من جهة، وما تم خوصصته من جهة أخرى، إلا انه لا يمكن أن نهمل الدور الكبير الذي يضطلع به هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وهو ما انعكس في الوزن النسبي الذي تميز به القطاع في التشريعات والامتيازات الهادفة إلى تشجيع مشاركته مع القطاع العام، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة مختلف أشكال القطاع الخاص حسب طريقة نشأتها :

الفرع الأول: الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي:

لقد اهتم رجال الاقتصاد بفهم معنى كلمة الاستثمار حيث : "يفهم من عبارة استثمار أنها عمل أو تصرف لمدة زمنية معينة من أجل تطوير نشاطا اقتصادي ا، سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية،المهارة الفنية، بحث) أو في شكل قروض"[1].

يمكن تصنيف الاستثمار حسب الجهة المعنية به، إلى استثمار عام وأخر خاص، هذا الأخير متكون من رؤوس أموال أجنبية ومحلية ملك لأفراد أو جماعات.

فلم تولي الجزائر غداة الاستقلال اهتماما كبيرا بالاستثمار الخاص، رغم تعدد القوانين والتشريعات التي صدرت في هذا المجال، و منذ سنة 1988م دخلت الجزائر في برنامج كبير للتصحيح الهيكلي ، يهدف إلى ضمان انتقال الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. هذا البرنامج أعطى مكانة هامة للاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، وفي هذا الإطار تم إصدار عدة قوانين من أجل تشجيع و ترقية الاستثمار والشراكة ، كان هذا من خلال قانون النقد والقرض لسنة 1990م، وقانون ترقية الاستثمار لسنة 1993م.

فيما يخص قانون النقد والقرض فإنه يؤكد على حرية الاستثمار الخاص بنوعيه، ولقد ألغى هذا القانون قانون 82 – 13 لسنة 82،و قانون 86 – 13 لسنة 86 الخاصة بالاستثمار والمؤسسات المختلطة[2].

جاء هذا القانون الجديد بفتح المجال أمام كل مساهمة لرأس المال الخاص في النمو الاقتصادي للجزائر، وتشجيع كل أنواع الشراكة دون أي تمييز ، ونستنتج من هذا القانون عدة نقاط هي :

– الإجراءات القديمة التي كانت تفرض أغلبية رؤوس الأموال الجزائرية، (بنسبة 49/51) في المؤسسات الاقتصادية المختلطة ، والتي أنشأت مع القطاع العام ألغيت، حيث أن المستثمر غير المقيم له الحق في إقامة مشروع استثماري في الجزائر لوحده (استثمار مباشر)، أو بالشراكة مع شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص مقيم.

– رأس المال الأجنبي والمحلي يمكن له الاستثمار في جميع القطاعات ماعدا القطاعات المخصصة للدولة، والقطاعات الإستراتيجية رغم أن هذا المفهوم لم يتم تحديده قانونا ، إلا

[1] – عليوش قربوع كمال:قانون الاستثمارات في الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية:1999 :ص 04.

[2] -Revue L'économie , Investir en Algérie " N° 07 du Août 1993 , Edition, AAP, P :7.

أن اجتهادات مجلس النقد والقرض توضح أن المشرع كان يهدف أساسا إلى النشاطات المتعلقة مباشرة بالدفاع الوطني والصناعات الجد محمية ، أو التي تحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

– القانون يضمن حرية إقامة بنوك خاصة في الجزائر، وبالتالي يفتح المجال للشراكة المالية.

ومن أجل تحقيق مشروع استثماري مباشر في الجزائر، حددت مجموعة من الشروط يجب أن يحققها، أهمها[1]:

- خلق و ترقية الشغل.
- استعمال وسائل تقنية وعملية حديثة تعتمد على تكنولوجيا متطورة.
- تكوين الإطارات والعمال الجزائريين.
- توازن التكاليف حيث يعتبر أهم عامل ملزم على الاستثمار من أجل تحقيق

دخل صافي بالعملة الصعبة للبلاد[2]، وهذا الدخل يمكن أن ينتج عن تعويض الواردات أو الزيادة في الصادرات .

وفي سنة 1992 في شهر سبتمبر قررت الحكومة الجزائرية في برنامجها الجديد مراجعة عمل مجلس النقد والقرض ، وإصدار قانون خاص بالاستثمار، من أجل تحفيز الاستثمار المحلي، تحسين أوضاع استقبال الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

في هذا الصدد جاء قانون الاستثمار لسنة 1993، والذي يعد حجر الأساس لسياسة جديدة لترقية وتحفيز الاستثمار الخاص، يهدف هذا القانون لوضع نظام جديد لدراسة الملفات وطلبات الاستثمار بطريقة أسرع، وتسهيل المعاملات والوثائق التي يجب ملأها ، للخروج من دوامة البيروقراطية، من أجل تحقيق الاستثمار سواء كان وطني أو أجنبي. كذلك يهدف هذا القانون لضمان تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، وتحديد القواعد المنظمة لهذا النوع من الاستثمار، وبالتالي فإن القانون الجديد مبني على مبدأ التصريح بالاستثمار[3] .

الضمانات الممنوحة للاستثمار الخاص :

إن إصدار المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الإستثمار ، يمثل وسيلة هامة في عملية الإنتقال المنظم نحو اقتصاد السوق, وأهم الأهداف المسطرة من خلال هذه النصوص التشريعية هي انفتاح الجزائر على رأسمال الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي.

تبنت الجزائر مبدأ المعاملة بالمثل بين المستثمرين الوطنيين و الأجانب، بالنسبة للتمتع بمختلف المزايا المالية، الضريبية، والجمركية، الممنوحة للمستثمرين.

---

[1]– قانون 90-30 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990م.

[2]– l'économie N° 7, Décembre 1992 , P :08.

[3] – L'économie " N° 39 Décembre 1996, p : 26

إن الضمانات المقدمة للمستثمرين من خلال قانون الإستثمار لسنة 1993م تميز بميزتين:

1/ هناك ضمانات تحفيزية تهدف أساسا إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في البلاد .

2/ وهناك ضمانات ذات صبغة قانونية وإدارية تهدف إلى حماية الاستثمار من كل قرار استيلاء عن طريق الإدارة.

أ-الضمانات التحفيزية:

لقد وضع المشرع الجزائري بعض الترتيبات التحفيزية والتشجيعية لصالح المستثمرين الأجانب، كالمساواة بينهم وبين المستثمرين الوطنيين ، بالإضافة إلى حماية الإستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح الناتجة عن هذه العملية.

- فيما يخص تبني عملية المساواة بين المستثمرين الخواص المحليين والأجانب، من خلال إجراءات النظام العام، بالإضافة إلى النظام الخاص، والمبنية على مبدأ عدم التفريق في منح المزايا المختلفة بين شخص طبيعي أو معنوي ، أجنبي أو جزائري ، وهذا طبقا للمادة 98 من قانون الاستثمار لسنة 1993م، والتي تؤكد على معاملة متساوية بين كل المستثمرين خواص وطنيين أو أجانب بالنسبة للحقوق والواجبات المتعلقة بالاستثمار، لكن مع تحفظ بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الممضاة من طرف الجزائر في مجال الشراكة مع مختلف الدول.

و بالتالي فإن جنسية المستثمر ليست معيار للتقييم من أجل الحصول على مختلف المزايا في مختلف الأنظمة.

و هو مبدأ عدم التمييز المشار إليه في كل الاتفاقيات الممضاة من طرف الجزائر مع بلدان أخرى، فيما يخص تشجيع وحماية وترقية الاستثمارات المتبادلة.

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها ، فإن المشرع الجزائري يلتزم من خلال المادة 39 من قانون الاستثمار لسنة 1993 لضمان استقرار الإطار القانوني المنظم للإستثمار، بالنسبة للمزايا الممنوحة لها والمحققة في إطار القانون الجديد.

إذا فعملية إعادة النظر أو الإلغاء المحتمل في المستقبل بالنسبة للتشريعات المتعلقة بترقية الإستثمار ، لا تؤثر على الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين والاستثمارات المحققة إلا إذا طلب المستثمر ذلك.

وقد جاءت المادة 39 من أجل ضمان استقرار الإطار القانوني المنظم لمختلف العمليات المتعاقد عليها في إطار الشراكة أو غيرها في كل المجالات سواء إجتماعي ، جمركي، مالي، تجاري، أو عقاري.

إذن المستثمر الأجنبي يتمتع بكل المزايا الممنوحة له خلال المدة المحددة في عقد الاستثمار المتفق عليه من طرف وكالة دعم وترقية الاستثمارات، مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين الخواص، الوطنيين والأجانب، والذي يكون من مهام الوكالة السهر على احترام القواعد المتفق عليها مع المستثمر، والتي حصل بالمقابل منها على مزايا .

من خلال النظام العام، عملت السلطات الجزائرية على تشجيع الاستثمار ولاسيما الأجنبي في الجزائر دون الخوف من المساس بأموالهم المستثمرة.

- حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح الناتجة في إطار تجسيد مبدأ حرية تحرك رؤوس الأموال, المشرع الجزائري من خلال المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار يمنح للاستثمارات المحققة من خلال مساهمة في رأسمال بالعملة الصعبة ضمان التحويل لرأسمال المستثمر والأرباح الناتجة عنه[1].

الجديد في هذا النص هو تسهيل الإجراءات المتعلقة بالحصول على الإذن بالتحويل لرأسمال, والذي يعتمد على طلب يقدمه المستثمر لبنك الجزائر ويحصل على الرد في مدة أقصاها 60 يوم بدأ من يوم إيداعه للطلب [2].

من خلال هذا النص، نلاحظ انه خلافا لما كان ع ليه الحال في الجزء الثاني من المادة 184 من قانون النقد والقرض، والتي كانت تقضي بتحديد شروط خاصة بتحويل رأسمال المستثمر بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين، من طرف مجلس النقد و القرض، بالإضافة إلى وجود إجراءات معقدة لطلب رخصة التحويل فإن المادة 49 من قانون الإستثمار رقم 93-12 ألغت المادة 184 لقانون النقد والقرض ، وأصبح المستثمر الأجنبي يتمتع بضمان تحويل رؤوس أمواله المستثمرة بكل حرية.

ب-الضمانات القانونية و الإدارية:

إن الضمانات القانونية و الإدارية من شأنها حماية الإستثمار والمستثمر الأجنبي خاصة من كل الأخطار التي تمكن أن يتعرض لها عن طريق القانون أو الإدارة.

- حماية المستثمر من الاستيلاء عن طريق الإدارة [3]:

إن تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية أدى بالسلطات العمومية الجزائرية إصدار نص قانوني يحدد حق السلطات العمومية فيما يخص الاستيلاء المتعلق بالإستثمار هذا في المادة 40 من قانون الإستثمار لسنة 1993 والتي تنص على أنه الإستثمارات المحققة لا يمكن أن تكون محل استيلاء عن طريق الإدارة إلا في الحالات المنصوص عليها قانونا والتي تنص على أنه كل استيلاء ينجر عليه تعويض مساوي لما خسره المستثمر, إن مبلغ التعويض يتم تحديده بالتفاهم بين الطرفين وفي حالة عدم التفاهم يتم تحديد المبلغ قضائيا.

- تسوية الخلافات عن طريق التحكيم الدولي:

في إطار الإجراءات والضمانات الخاصة لصالح الإستثمار الأجنبي, فإن قانون الإستثمار ينص على أنه في حالة وجود خلاف بين المستثمرين والدولة الجزائرية ، يلجأ إلى القضاء المختص ، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف متعلقة بالصلح والتحكيم, وخاصة ما نصت عليه المادة 41 ، حيث أنه كل خلاف بين مستثمر أجنبي والدولة الجزائرية والناتج عن المستثمر أو عن الدولة الجزائرية ، يتم إخضاعه إلى القضاء المختص الدولي، إلا في حالة وجود معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف ممضاة من طرف الجزائر و المتعلقة بالمصالحة و التحكيم.

---

[1] – المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12.

[2] – نفس المرجع السابق .

3– عملية الإستيلاء:هي عملية من خلالها السلطات العمومية تفرض على شخص طبيعي أو معنوي القيام ببعض الأعمال في إطار العام للبلاد.

نلاحظ من خلال ما سبق ، أن المشرع الجزائري يلجأ إلى التحكيم الدولي لأنه يعلم أن المستثمر الأجنبي يفضل التحكيم الدولي على اللجوء إلى التحكم الداخلي ، وهذا لجهله للقوانين الداخلية.

ومن خلال المرسوم رقم 88-233 المؤرخ في 05 أكتوبر 1999م، انضمت الجزائر وبتحفظ إلى اتفاقية من أجل الاعتراف بتنفيذ أحكام التحكيم الدولي ، المصادق عليه في اجتماع الأمم المتحدة في نيويورك(New York) في 10 جوان 1998م.

بللتالي فإن الجزائر تنفذ الأحكام التي تم إصدارها في بلد آخر غير البلد الذي وقع فيه الخلاف بين مختلف الأشخاص طبيعيين أو معنويين، بالإضافة إلى هذا توجد عدة اتفاقيات وقعتها الجزائر مع أهم المتعاملين الاقتصاديين ويلجأ فيها دائما إلى التحكيم الدولي.

ومن بين هذه الاتفاقيات قامت الجزائر بتوقيع على اتفاقية حل النزاعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول و المستثمرين من دولة أخرى [1], بالإضافة إلى انضمامها إلى الإتفاقية حول إنشاء الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، وبالإضافة إلى عدة اتفاقيات أبرمت في مجال تشجيع و حماية الإستثمارات المتبادلة[2].

– الحماية ضد الإجراءات المانعة والمحددة للملكية:

لقد قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات من أجل تشجيع وحماية الإستثمار ، هدفت من خلالها تحفيز عملية تحويل رؤوس الأموال الأجنبية نحو الجزائر ، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا بين البلدان المتعاقدة من أجل الفائدة المشتركة للتطور الاقتصادي.

لقد اتخذت عدة إجراءات من خلال هذه الاتفاقيات تضمن المستثمر من المساس بالملكية الخاصة، في إطار الإستثمار عن طريق تعهد الأطراف المتعاقدة بعدم اتخاذ أي إجراء لنزع الملكية، أو التأميم ، أو أي إجراء آخر من شأنه أن يؤثر مباشرة أو غير مباشرة على الإستثمار الموجود فوق التراب الوطني.

لكن في حالة ما إذا كان الأمر يتعلق بالمصلحة العمومية أو لفائدة الوطن يمكن اللجوء إلى نزع الملكية وفق شروط معينة.

– تتخذ هذه الإجراءات من أجل المصلحة العامة ، ويجب أن تتم طبقا لأحكام القانون المختص.

- تكون هذه الإجراءات غير تمييزية ولا ضد التزام معين.
- يتم تعويض مناسب للمتضرر وفق شروط معينة.

إن مبلغ التعويض يحسب وفق القيمة الحقيقية للإستثمار المعني ، ويتم تقييمه وفق الشروط الاقتصادية السائدة في البلاد عند اتخاذ إجراء نزع الملكية.

بطلب من المستثمر المعني فإن كل إجراءات نزع الملكية ، مبلغ التعويض طرق التعويض يمكن مراجعتها من طرف سلطات مختصة طبقا للقانون المعمول به في البلد الذي أقيم فيه الإستثمار.

مبلغ التعويض يتم دفعه بعملة بلد المستثمر ، أو بأي عملة أخرى قابلة للتحويل ، أما بالنسبة للمستثمر الجزائري فإن قانون 91-11 المؤرخ في 11 أفريل 1991م، يضمن

---

[1] – قرار رقم 95-04 المؤرخ في 21 جانفي 1995.

2 – قرار رقم 95-05 المؤرخ في 21 جانفي 1995.

حقه ضد نزع الملكية إلا في حالة ما إذا كان من أجل عملية تشيد أو بناء أو التهيئة العمرانية المتعلقة ببيانات للصالح العام، كالطريق العمومي, مستشفى, مدرسة،...الخ.
ومن بين الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر من أجل ترقية وحماية الإستثمار ، والتي تضمنت حماية المستثمر الأجنبي من نزع وتحديد الملكية.

-اتفاقية بين الجزائر و اتحاد المغرب العربي في 23 جويلية 1990.

-اتفاقية مع إتحاد البلجيكي – اللوكسمبورجي في 24 أفريل 1991.

-اتفاقية مع الحكومة الإيطالية في 18 ماي 1991.

-اتفاقية مع حكومة رومانيا في 13 فيفري 1993.

الفرع الثاني :ما تم خوصصته من القطاع العام .

تعريف الخوصصة .

إن الخوصصة بشكلها الحالي تعتبر من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في الأدبيات العربية، وأكثر العبارات شيوعا في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة في البلدان العربية [1]، وبالرغم من اختلاف مسميات وتعريفات هذا المصطلح ألا أنها تشير بصفة عامة إلى تلك الإستراتيجية أو العملية المنهجية التي تسعى إلى صفة الاقتصاد، من اقتصاد يعتمد على القطاع العام إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص .

إن المفاهيم المعطاة لهذا المصطلح في الفكر الاقتصادي متعددة، فهناك عدد هائل من التعريفات التي تم طرحها للخوصصة تتجاوز المفهوم السياسي لها في حد ذاته إلا أنه يمكن القول أنها تتمحور في الاتجاهات التالية :

* انحياز بعضها والتركيز على معيار الملكية باعتباره الوحيد الذي يحدد معنى الخوصصة، وهناك من يرى أن الخوصصة تعني توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دورا متزايدا .

* الخوصصة تعني الرغب ة في التحرر الاقتصادي، وذلك للتخلص من الاقتصاد الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق، وبالتالي مواكبة النظام الاقتصادي الجديد .

* إن عملية الخوصصة رغم تعدد تسمياتها الخصخص ة أو التخصيص تعني تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة، إيجارا، مشاركة أو بيعا فيها يتبع الدولة أو تنهض به، أو تهيمن عليه، في قطاعات نشاطات الاقتصاد المختلفة، أو مجال الخدمات العامة وتتم تحويل الملكية إلى القطاع الخاص بأشكال متعددة من بينها [2]:

أ– بيع مؤسسة عمومية بشكل كلي أو جزئي إلى القطاع الخاص، عن طريق بيع السندات أو الأسهم أو البيع بالمزاد العلني.

ب– بيع نسبة معينة من الأصول المملوكة للمؤسسة العمومية إلى القطاع الخاص .

ج – بيع نسبة معينة من الأسهم والسندات من رأس مال المؤسسة العمومية إلى بعض العمال أو أغلبهم لزيادة فعالية الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

د– تأجير المؤسسة العمومية أو جزء منها إلى القطاع الخاص.

---

[1]– مجلة إقتصاديات شمال افريقيا : العدد 3 : ديسمبر 2005 .

[2]–عبد الله بن دعيدة :مرجع ذكرا سابقا .

ومنه فإن عملية الخوصصة تتطلب جهودا كبيرة وتكاليف مرتفعة ومدة طويلة وأطر تشريعية تتوافق وكل نظام سياسي، خاصة بعدما أصبحت الخوصصة سمة من سمات الاقتصاد العالمي وسبيل من سبل التخلص من الشلل الذي يعاني منه القطاع العام .

دوافع الخوصصة في الجزائر :

أصبحت الناس يرجعون مشاكل المجتمع الاقتصادي وغيرها إلى تدهور القطاع العام وفشله في حل هذه المشاكل، مما دفع بالكثير إلى الاهتمام الخوصصة كحل للخروج من القطاع العام إلى القطاع الخاص يبدوا أكثر فعالية، وأملا في تحسين الفعالية الاقتصادية وتحسين مسيرة النمو.

ومن الدوافع المهمة التي عجلت بضرورة تطبيق سياسة الخصخصة، نجد :

الدافع الاقتصادي :

تشير الأدلة بشكل متزايد إلى أن الأنظمة الاقتصادية الحرة، التي تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد من الكفاءة والفعالية، ومعدلات الأداء، وتزيد من الجودة، وتقدم سلع وخدمات بأسعار مقبولة، وخير مثال على ذلك ما قامت به انجلترا واليابان كتجربة أولية[1].

الدافع المالي :

تعاني كثير من الدول من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة ولتخفيض الإنفاق العام، لا بد للدولة أن التخلص من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها، كما أن قيام الدولة بعملية الخوصصة يمكن أن يخفف عليها أعباء تقديم الخدمات العامة ودعمها، كما قد يتم اعتباره مصدر لتمويل خزينة الدولة من خلال عائدات بيع الدولة لشركاتها.

الدافع السياسي :

تؤدي الخوصصة في ظل الأسواق المفتوحة إلى القضاء على الشعارات الرنانة التي يميل البيروقراطيون والاشتراكيون إلى استخدامها باعتبارها تخدم الطبقة الكادحة ولكن سرعان ما ثبت فشلها .

ومما يثبت فشل الاشتراكية في معظم الدول التي انتهجت هذا الأسلوب في التنمية وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي سابقا وكذا الجزائر التي لازالت نتائج النظام الاشتراكي تطغى على الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا .

الدافع الاجتماعي:

يرى بعض الاقتصاديين أن الخوصصة هي الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط في العمل .

أهداف الخوصصة :

[1] -أحمد ماهر : دليل المدير في الخوصصة : الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية 1991: ص 21 .

بعدما نجحت برامج الخوصصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل ملحوظ، لجأت بعض الدول النامية إلى إتباع هذا المنهج للتخلص من الحجم الزائد للتخلص من القطاع العام، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بالشكل الذي يتماشى مع الظروف والخصائص التي تمر بها تلك الدول والأهداف المستقر تحقيقها، وعلى رأسها :

– بداية للانتقال إلى اقتصاد السوق :

مع بداية الثمانينات قامت دول كثيرة بالتحول من التخطيط المركزي المبني على النمط الاشتراكي إلى اقتصاد السوق المبني على النمط الرأسمالي، ولتحقيق ذلك عملت على إعادة هيكلة للاقتصاد الوطني وبالتحديد إعادة هيكلة تدخل الدولة، وبذلك مراجعة الدور المنوط بالدولة في النشاط الاقتصادي، ولن يتم هذا إلا بإعادة توزيع الأدوار والمهام ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا في ظل بيئة تتمتع بالحرية الاقتصادية والمنافسة والملكية الخاصة .

ومن هنا نفهم أنه لن يتم تطبيق نظام السوق ما لم يتم تحويل ممتلكات وأصول الدولة إلى القطاع الخاص ، ونعني هنا تحويل تلك المؤسسات الغير قادرة على الاستمرار والتي أثبتت المعطيات عدم قدرتها على التحسن مستقبلا وكذلك المؤسسات التي تكلف خزينة الدولة مبالغ هامة.

وقد أثبتت التجارب العالمية أن الدول النامية التي تعتمد على قوى السوق كمحرك لنظمها الاقتصادية أخذت بصفة عامة تنمو بسرعة أكثر من تلك التي لها اقتصاديات مخططة وموجهة والتي تسيطر عليها الدولة.

وبالإضافة إلى ما سبق هناك أهداف أخرى ذات بعد اقتصادي وسياسي واجتماعي [1]:

أ– تحقيق الكفاءة الاقتصادية:

ويتم ذلك بتركيز الضوء على نمو القطاع الخاص ودعم مؤسساته الإنتاجية باعتبار أن هذا القطاع تتوفر فيه عناصر الكفاءة الاقتصادية ومقوماتها كما حدث لدى البلدان المتقدمة التي قام قطاعها الخاص بعمليات النمو الاقتصادي المتطور ويتم عادة تحقيق نمو مطرد في هذا القطاع من خلال المجالين التاليين :

المجال الأول : يشمل على تهيئة المناخ الاقتصادي العام الذي يتضمن إصدار القوانين والتشريعات والحوافز المختلفة لعميلة الخوصصة .

المجال الثاني : يتضمن السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى توسيع قاعدة الملكية الخاصة خلال فترة زمنية معينة حيث يبرز الانجاز ضمن هذا المجال بإشراك القطاع الخاص في ملكية المنافسة العمومية مع خروج الدولة بشكل تدريجي من النشاط الاقتصادي.

ب – تطور أسواق رأس المال:

إن تنفيذ برامج الخوصصة ينجر عنه نمو في القطاع الخاص الذي يسمح بدوره بتنمية وتنشيط أسواق رؤوس الأموال في الدول النامية التي لديها أسواق رأس المال عكس ما

---

[1]- صلاح عباس : الخصخصة " المصطلح و التطبيق " : الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة 2005 : ص 94 .

كانت عليه في ظل هيمنة القطاع العام أو نظام التخطيط المركزي الذي أغلق البورصات المالية أو أوقف عملها بشكل عام.

ج – تشجيع الاستثمارات:

تعاني المؤسسة العمومية من العجز في تحقيق المشاريع الاستثمارية التي لها مردودية، وهذا راجع إلى نقص رؤوس الأموال اللازمة أو بسب سوء التخطيط ففي بعض الأحيان تعتمد بعض الدول على اختيار المشاريع الاستثمارية الضخمة والتي تخصص لها الميزانية كبيرة ثم تعجز على تحقيقها ولهذا فالهدف من الخوصصة هو جذب المستثمرين الأجانب أو المحليين والتشجيع على ذلك، وهذا بتقديم بعض الضمانات اللازمة لذلك. وأهم ضمان هو الشفافية الكاملة خصوصا على مستوى الاتفاقيات والعقود المبرمة.

د– تدعيم ميزانية الدولة:

حيث سيحقق مكاسب فورية تتمثل فيما يلي:

– تمويل برامج إنشاء مشاريع جديدة وذلك بخلق مناصب عمل جديدة تغطي جزء من حاجيات العمل .

– تنمية الموارد الضريبية من المشروعات المحولة بعد إعادة تأهيلها، ورفع كفاءتها الربحية في ظل الإدارة الخاصة، ويؤدي كذلك إلى تخفيض العجز الإجمالي في الموازنة العامة للدولة، وتجنب استمرار الخلل بين الإيرادات والنفقات .

و– أهداف أخرى:

– تخفيض التكاليف : عند خوصصة المؤسسات يتم تسريح الموظفين الذين لا يقدمون قيمة مضافة للمؤسسة، فهذا التسريح يخفض من التكاليف ويرفع من إنتاجية العامل وفعاليته، وترتفع أرباح المؤسسة المخوصصة، كما يصبح العامل أكثر اهتماما بعمله خوفا من تسريحه .

– تحسين الأداء المالي : إن الخوصصة تعمل على تحسين الأداء المالي، وتحويل الخسائر الفعلية إلى أرباح حقيقية، فالخوصصة كاتجاه مضمون يملك من قوة الدفع الذاتي ومن الآليات الكامنة فيه ما يقضي على الفساد الإداري وسوء الإدارة، فتتحسن عمليات التخطيط والتنظيم، التوجيه والرقابة، كما أنها ترفع من كفاءة استخدام مواردها بذلك تحقق الكفاءة والفعالية .

– التكنولوجيا والتدريب :نجد التكنولوجيا في وسائل المؤسسة وإدارتها وكذلك لتحقيق أهدافها والوقوف في وجه المنافسة، وهذا ما يفتقده القطاع العمومي ولو نسبيا، كما أن تدريب المدراء والعمال يؤدي إلى التحكم في زمام الأمور وتحقيق الكفاءة .

الإطار القانوني للخوصصة في الجزائر :

من منظور تشكيل القانون الاقتصادي الجزائري الذي يعتبر قانونا اقتصاديا، يلقى موضوع خوصصة المؤسسات العمومية، اهتماما بالغا لثلاثة أسباب على الأقل :

1– لكونها مرتبطة بالتغيرات الجارية على المستوى العالمي، تلزم الخوصصة انسحاب الدولة الجزائرية من الدائرة الاقتصادية، وهو ما يفرض بدوره تحويل السلطات الاقتصادية والقضائية لصالح مؤسسات ومنشات عمومية مستقلة، وهكذا تتخلى الدولة

بطريقة إدارية عن بعض الصلاحيات التي كان من الواجب أن تبقى لها إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة التخلف السائدة .

2- لكونها مرتبطة بتطور التنظيم القانوني للمؤسسة العمومية من جهة، ومؤسسات الخدمات من جهة أخرى، وأثبت هذا التطور في الفعالية والمر دودية الاقتصادية:

- من جهة فتح رأسمال المؤسسة العمومية والاقتصادية على الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي بشكل يختلف عن الخوصصة، بمعنى تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص (المرسوم القانوني 8-93 ، المرسوم القانوني 8-94 والأمر 95-25)، ومن جهة أخرى فكرة تطبيق عملية الخوصصة على شكل معاملة ترمي إلى تحويل تسيير المؤسسات العمومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف أشخاص معنويين أو ماديين خواص حسب الأمر رقم 95-22 .

3- لكونها مرتبطة بمسألة تعريف نموذج اقتصاد السوق الجزائري إذ يعتبر اقتصاد السوق مفهوما مستوردا.

تعتبر عملية الخوصصة بمثابة تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص طبقا لما نص عليه القانون سنة 1995 م والقانون المعدل لسنة 1996م [1].

حسب البند 2 من الأمر رقم 95-22 الذي يحدد قائمة القطاعات المعنية بعملية الخوصصة:

- دراسة الانجاز في قطاعات البناء والأشغال العمومية والأشغال المتعلقة بالمحروقات .
- الفندقة والسياحة .
- التجارة والتوزيع .
- صناعة النسيج والصناعة الغذائية .
- الصناعة التحويلية .
- النقل البري للمسافرين والبضائع .
- التأمينات .
- الصناعة التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية .

لهذا تم تصميم الخوصصة على مرحلتين :

المرحلة الأولى : تتخلى الدولة عن تدخلها في قطاعات السياحة والتوزيع والتجارة بالتجزئة، ومؤسسات الانجاز في قطاع الأشغال العمومية والري والنقل البري للمسافرين والبضائع ومؤسسات الخدمات في قطاع الموانئ والمطارات والمحتكرات الخاصة بالاستيراد .

المرحلة الثانية : شملت القطاعات التالية :

- القطاعات الغذائية و الزراعية.
- الصناعة الكيماوية.
- الصناعة النسيجية .
- الصناعات الكهربائية والالكترونية والتأمينات .

---

[1]- الجريدة الرسمية رقم 15 : لشهر مارس 1997 .

علاوة على ذلك فان مجموع النشاطات التي تعتبر غير ضرورية من حيث تأثيرها في اقتصاد الدولة، كانت هي الأخرى معنية بعملية الخوصصة .

إما الاتجاه الثاني الذي يميز الأمر 95-22 فيكمن في جعل السلطة العمومية هي المصمم لسياسات الخوصصة، حيث تتولى الدولة مهمة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق اصطلاحا ت اقتصادية وفي الوقت ذاته تغيير القانون الأساسي للمقاولين العموميين الاقتصاديين الذين أصبحوا خاضعين لقواعد اقتصاد السوق والضغوط التي يفرضها انفتاح السوق الجزائري على السوق الدولية [1].

مساهمة النشاطات المزمع خوصصتها في عملية تحرير الاقتصاد التي انطلقت في بداية التسعينات ففي اللحظة التي يصبح فيها نظام الإنتاج الوطني في حاجة إلى إعادة هيكلة العلاقات بين العوامل الاقتصادية تعتمد على مبدأ حرية المؤسسة، يصبح التدخل المباشر للسلطة العمومية في العلاقات الاقتصادية أمرا غير محتوم ومن هنا الغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية ابتداء من فيفري 1991م وطبقت حرية التجارة الخارجية انطلاقا من جانفي 1995 واتخذت التدابير لاستقلال المستثمرين الجانب طبقا لمرسوم القانون رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05م.

وانطلاقا من اللحظة التي تقرر فيها تحديد تدخلات الدولة كعامل لتراكم الرأسمال فإنها تمنح للقطاع الخاص (الوطني والأجنبي) إمكانية التكفل بنشاطات تدخل ضمن صلاحياته الاقتصادية والتي يمارسها من خلال المؤسسات العمومية التي يمتلكها لكونه مالكا لرأسمالها الاجتماعي .

<u>المطلب الثالث</u>: التشريعات و الأطر القانونية التي تنظم القطاع الخاص في الجزائر .

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الإيطار القانوني والتنظيمي للإستثمار الخاص منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وبالتالي دراسة تطور سياسة الإستثمار في الجزائر والتي عرفت مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى تميزت بسيطرة القطاع العام على الإستثمار وهذا منذ ظهور أول قانون للإستثمار سنة 1963, والمرحلة الثانية ما بعد سنة 1993 والتي تميزت بإصدار قانون خاص وشامل لترقية الإستثمار لسنة 1993, والذي توضح من خلاله التوجه الجديد للاقتصاد الوطني نحو إقتصاد يعتمد على المبادرة الخاصة وتشجيع الإستثمار للدخول في إقتصاد السوق وبالتالي القطيعة مع التخطيط المركزي للإقتصاد.

جاء هذا القانون لسنة 1993 كنقطة بداية للإقتصاد الذي كان يوجد في نقطة مسدودة وهذا ما أدى إلى التخلي عن النظام السابق الذي كان يخضع كل محاولات القطاع الخاص إلى معاملات بيروقراطية جد معقدة خاصة في مجال الإستثمار ، ليأتي بعد ذلك قانون 2001 للإستثمار والذي أتم وضع النقاط على الحروف فيما يخص حرية القطاع الخاص الأجنبي والمحلي في التدخل في النشاط الاقتصادي .

1- عبد الله بد دعيدة : : مرجع سابق : ص 396 .

1- قانون 1963م:

يعتبر القانون 63-277 المؤرخ في جويلية 1963م، أول قانون في الجزائر يسمح بتدخل هيئات غير حكومية في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمار وقد كان موجه إلى الرأسمال الأجنبي، مع منع حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، اختيار مقر الإقامة وحرية التنقل [1].

ولكن ورغم كل هذه الامتيازات والضمانات الممنوحة في إطار هذا القانون لصالح المستثمرين الأجانب لم يكن هناك إقبال كبير للإستثمار في الجزائر في هذه الفترة وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم ثقة المستثمرين الأجانب لأنه لم يكن يوجد إستقرا ر في المناخ السياسي والاقتصادي .

ومن سلبيات هذا القانون تجميد رؤوس الأموال المحلية، مما أدى لظهور قانون جديد سنة 1966م.

2- قانون 1966م :

هو القانون الثاني الذي تميزت به مرحلة الستينات جاء مباشرة بعد فشل القانون الأول والذي لم يعطي أي نتيجة وجاء خاصة بعد التغير الذي طرأ على الساحة السياسية في البلاد بعد عملية التصحيح الثوري[2].

وجاء تحت الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15م، وقد حدد نظام الذي يتدخل به رأس المال الخاص في الاقتصاد الوطني سواء كان محليا أو أجنبيا .

إلا أن هذا القانون فرق بين قطاعات حكر للحكومة والهيئات التابعة لها، وقطاعات أخرى مفتوحة للاستثمار الخاص (الأجنبي، محلي) وهذا ما أدى لصعوبات في تحقيق أهداف هذا القانون .

3- قانون 1982م:

صدر هذا القانون تحت رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21م، وهو أول قانون اعترف بوزن القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، حيث كان موجها للاستثمار المحلي (القطاع الخاص الجزائري)، في المبادلات ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي .

4- قانون 1988م :

رقم 88-25 المؤرخ في 1988/07/12م، تهدف الاستثمارات حسب هذا القانون إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والمبادرة في النشاطات ذات الأولوية دون المساس بالنشاطات الإستراتيجية التي تبقى حكرا على الدولة، ويسري هذا القانون على المؤسسات التجارية الخاضعة للقانون الخاص والتي يكون أصحابها جزائريون .

1- عليوش قربوع كمال:مرجع سبق ذكره،ص:6.

2- Abdelhamid Brahimi, L'Economie Algérienne , OPU 1992- P:121.

5- قانون 1993:
رقم 93 – 12 المؤرخ في 1993/10/05، إن الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد في الثمانينات نتيجة تدهور أسعار النفط سنة 1986 لم تسمح بتطبيق قانون 1988 وهذا يعبر عن إرادة واضحة من الدولة من أجل تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي.

6- قانون الاستثمار 2001 : رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 م
المتعلق بتطوير الاستثمار لإعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، بعد النتائج السلبية التي حققها قانون 93، وهذا الأخير لم يحقق ما كان منتظرا منه .
إن هذا الأمر الجديد يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وبدون تمييز بين الاستثمارات الخاصة والعمومية .

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل دراسة أهم الظروف التي جعلت الدولة تهتم بالقطاع الخاص وهذا من خلال دراسة النشاط الاقتصادي من 1962 إلى 1988 حيث لاحظنا تراجع دور المؤسسات العمومية, وتدهور اقتصاد واجتماعي, ثم حاولنا تسليط الضوء على العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى تغير الذهنيات حيث كان انخفاض أسعار البترول القطرة التي أفاضت الكأس وجعلت الأصوات تتعالى منادية بضرورة إدخال القطاع الخاص كشريك استراتيجي .

ثم تطرقنا إلى طرق نشأة القطاع الخاص والمتمثلة أساسا في الاستثمار المحلي والأجنبي وعمليات التحول من القطاع العام إلى الخاص (الخوصصة) .

إذن على الرغم من حداثة القطاع الخاص، إلا أنه يعتبر من أهم السياسات الحديثة التي تبنتها الجزائر، لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية بالغة في الوقت الراهن، للنهوض بالاقتصاد الوطني ولكن السؤال المطروح فيما تتجلى هذه الأهمية ،وهل كان في مستوى التطلعات المرجوة منه وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي .

المقدمة:

بعد قيامنا في الفصل الأول بدراسة شاملة للنشاط الاقتصادي من خلال التعرض لحالة النشاط الاقتصادي من سنة 1963م إلى سنة 1998م، مع ذكر مشاكله و أهم تحدياته، بالإضافة إلى إلقاء نظرة عن واقع القطاع الخاص في الجزائر، خاصة من سنة 1988م إلى 1998م، من خلال ذكر بوادر ظهوره وطرق نشأته والتشريعات القانونية التي تحكمه.

نتناول في هذا الفصل دراسة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من سنة 1998م إلى سنة 2005م، ووفقا لهذا سنستهل هذا الفصل بعرض تطلعات النشاط الاقتصادي حتى سنة 1998م، خاصة تلك المنتظرة من القطاع الخاص، وهذا من خلال مساهمته في تكوين الناتج الإجمالي والجباية والعمالة والقيمة المضافة كما سنقوم بتبيان مساهمته حسب قطاعات النشاط الاقتصادي .

ومن خلال هذا المنظور قسمنا الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول :النشاط الاقتصادي و تطلعاته سنة 1998م.

المبحث الثاني : دراسة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الداخلي.

المبحث الثالث : مساهمة القطاع الخاص حسب القطاعات .

المبحث الأول : النشاط الاقتصادي و تطلعاته سنة 1998م.

رغم التحسن النسبي الذي عرفه النشاط الاقتصادي ولا سيما انخفاض ووتير ة التضخم، فانه يمكن تقييم بصفة عامة الظرف الاقتصادي والاجتماعي للبلاد من خلال التقلبات التي لا تزال تميز النظام الإنتاجي الوطني، واشتداد قيود تمويل الاقتصاد الوطني وتفاقم خطورة الظروف الاجتماعية التي يعكس عدد من التوترات، وقد شهدت هذه الفترة نهاية برنامج الاستقرار الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي من اجل إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق .

وسنقوم في هذا المبحث بدراسة حالة النشاط الاقتصادي من خلال التطرق إلى دراسة سمات القاع العام والخاص سنة 1998م، وكذلك التطلعات المرجوة من القطاع الخاص في هذه السنة .

المطلب الأول: حالة النشاط الاقتصادي سنة 1998م .

نتطرق في هذا المطلب إلى دراسة السمات الأساسية للقطاعين العام والخاص السائدين في سنة 1998م، وهي سنة انتهاء برنامج التصحيح الهيكلي الثاني والذي يعتبر بسياسة اقتصادية متوسطة المدى تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية .

إن من السمات الهامة للقطاعين العام والخاص في نهاية الإصلاحات الاقتصادية تمثلت في النقاط التالية [1]:

-قطاع خاص يبحث عن الربح السريع، وعن الأمن لأمواله بتحويلها أو إعادة استثمارها في الخارج.

-قطاع عام متميز بالارتجالية والسلطة المطلقة والاحتكارية، الأمر الذي يجعله منعدم الكفاءة الاقتصادية ، وبالتالي يلجأ إلى أموال الدولة لسد عجزه وهو بذلك منذ نشأته وإلى يومنا هذا قطاع مدين.

-انتهاز احتكارات القطاع العام لمنح الأموال الخاصة من الاستثمار ، وخلق حالات استثنائية لفائدة بعض الخواص فقط، الأمر الذي سهل لهم من تحقيق ثروات هائلة، وبهذا حدث تحالفا احتكاريا ما بين القطاع العام وفئة قليلة من القطاع الخاص أصبحت لهذه الأخيرة احتكارات ثانوية .

-الهيمنة التامة للقطاع العام على الاقتصاد واحتكاره .

-احتكار القطاع العام لمجمل النشاطات الاقتصادية وحصر القطاع الخاص في أنشطة محدودة، وذلك بتطبيق نظام الرخصة الإدارية للقيام بنشاط ما، ويصبح النشاط الخاص مكملا للنشاط العام وخاضعا لعقلنه اقتصاديا .

– وجود قطاعين عام وخاص يخضعان للخطة التكاملية نفسها وتنعدم المنافسة بينهما، حيث كانت السلطات المركزية توزع الأنشطة عليها في إطار تكاملي، فالقطاع

---

[1] – أحمد هني و آخرون: القطاع العام و الخاص في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية 1990.

العام متخصص في الصناعات الثقيلة والقاعدة والأنشطة الكبرى، بينهما القطاع الخاص برخصة من الإدارة متخصص في الإنتاجيات التي ينتجها القطاع العام، وكل واحد محتكر في ميدانه، لذا فهما متحالفان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

وهذا ما يبينه الجدول التالي الذي يوضح مساهمة القطاعين في النشاط الاقتصادي :

جدول رقم (02) : حصة القطاع العام والخاص في النشاط الاقتصادي في سنتي 84-98 .

السنة / النشاط	1984		1998	
	العام	الخاص	العام	الخاص
الصناعة	77.9	22.0	69.1	30.9
المحروقات	99.6	0.4	95.9	4.1
التعمير والأشغال العمومية	70.4	29.5	25.75	64.24
الفلاحة	2.9	97.1	0.2	99.7
الخدمات	21.7	78.2	5.3	84.7
مجموع النشاط	70.8	29.1	50.7	49.2

المصدر : أحمد هني و آخرون : مصدر ذكر سابقا : ص : 464 .

" إن الحلقة التي تحكم تشغيل القطاع الصناعي تتمثل في استخراج النفط وبيعها للخارج عن طريق الشركة عمومية، وهكذا سيمد للبلد العملة الصعبة تسمح بشراء مواد من الخارج يجري تداولها الداخلي من طرف القطاع الصناعي والتجاري العام والخاص وتحقيق التراكم الدولي، ولذا فعندما يتغير سعر النفط والغاز يدخل القطاعان الصناعي والتجاري في أزمة لأن تراكمه الدولي أكثر منها إنتاجي" [1] .

من خلال الجدول السابق نلاحظ عدم وجود أي نوع من المنافسة والتكامل بين القطاعين العام و الخاص في النشاط الاقتصادي كما ذكرناه سابقا، حيث أن الدولة رفعت اليد تماما عن بعض القطاعات لصالح القطاع الخاص كما هو الشأن بالنسبة للزراعة وإحتكرت قطاعات أخرى تماما لاعتبارها قطاعات إستراتيجية لا تسمح لاين كان بالتدخل فيها كما هو الشأن بالنسبة لقطاع المحروقات.

[1] – أحمد هني و أخرون : مصدر ذكر سابقا : ص : 464 .

المطلب الثاني : التطلعات المرجوة من القطاع الخاص .

لاشكّ أنّ عولمة الاقتصاد، يميزها الدور البارز للمؤسسات الخاصة، التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخل ق مناصب شغل والمساهمة في التسيير ، فالتيار الاقتصادي العالمي الجديد جعل من القطاع الخاص المحرك القاعدي لاقتصاد أي دولة .

لذا فالتحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر كبيرة، فرغم مرور قرابة عشرية على الانفتاح الاقتصادي إلاّ أن موضوع قطاع خاص متطور لا يزال في طور الانجاز .

وعليه لابد أن نتطلع إلى آفاق واسعة ، تجعل من القطاع الخاص المحرك القاعدي للاقتصاد الوطني ، تساهم في تعزيز طاقاتنا في الاستثمار الوطني والشراكة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتجلى هذه الآفاق في:

- نشر وتفعيل ثقافة الاستثمار .
- ترقية وتطوير التكوين في مجال المؤسسات الخاصة .
- تأهيل الموارد البشرية ، وتنمية المعرفة التقنية التسييرية وإشارة الخبرة.
- تكثيف إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز الدراسات ومراكز الدعم.
- ترقية وتطوير جهاز الإعلام الاقتصادي.
- ترقية وتطوير بورصة المناولة والشراكة.
- ترقية وتطوير آليات التمويل.
- ترقية وتثمين التعاون الدولي والشراكة.
- التفكير حول الدور الاجتماعي للقطاع الخاص.
- إدراج الاهتمامات البيئية في القطاع.
- تأهيل المؤسسات وتحضيرها للمنافسات الدولية.

فبرنامج رئيس الجمهورية وبرامج الحكومة، وتوجيهات القيادة السياسية كلّها تصبّ في جعل هذه الآفاق طموحات مشروعة، لذلك فإنّ الدولة وبفروعها المختلفة، منهمكة في عمل جاد ومتواصل من أجل أن يكون القطاع الخاص في مستوى الآفاق المرجوة، معتمد في ذلك على قدرات وكفاءات وتوفر رأس المال الكافية للراغبين في الاستثمار في الجزائر سواء أكانوا محليين أو أجانب، رغ م صعوبة المهمة إلاّ أن لضرورته وأهميته تفرض على الجميع تحقيق الآفاق المنشودة.

حيث أن تدعيم القطاع الخاص يشكّل أحد أهمّ أولويات الحكومة الجزائرية، في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، فتطور القطاع الخاص وضمان دوامه مرتبط بمهمة الدولة، التي تبقى أساسية لمرافقة المبادرة الخاصّة، ولعب دور المسهّل في إنشاء وتكاثر المؤسسات الخاصة، وتوفير فرص العمل.

المبحث الثاني : دراسة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الداخلي :

عانى النشاط الاقتصادي الجزائري من ضآلة النتائج المحققة في النمو على مدار 25سنة، وهو ما يعكس الركود الذي مس مجموعة من القطاعات والمشاكل المالية التي تتخبط فيها المؤسسات العمومية، هذا ما رسخ وجوب استمرار القطاع الخاص في القيام بدوره محاولا معالجة الاختلافات الناجمة عن التدهور الرهيب للقطاع العام، ومنه تظهر مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من حيث الناتج الخام والعوائد الضريبية إضافة إلى تكوين القيمة المضافة، وهذا ما سنقوم بدراسته من خلال ثلاث مطالب متتالية:

المطلب الأول:من حيث الناتج الخام:

يمكن أن يعرف الناتج الخام على أنه مجموع قيمة المنتجات من سلع وخدمات، المنتج ة من طرف مجموع القطاعات داخل نشاط اقتصادي معين في فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. ولمعرفة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الجزائري من حيث الناتج الخام في السنوات السابقة بداية من سنة 1998، استعملنا الجدول التالي الذي يبين لنا قيمة ونسب مساهمة القطاع في الناتج الخام:

الجدول رقم (03): تطور مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من حيث الناتج الخام خلال الفترة (1998الى 2005) في الجزائر .

الوحدة : مليون دينار.

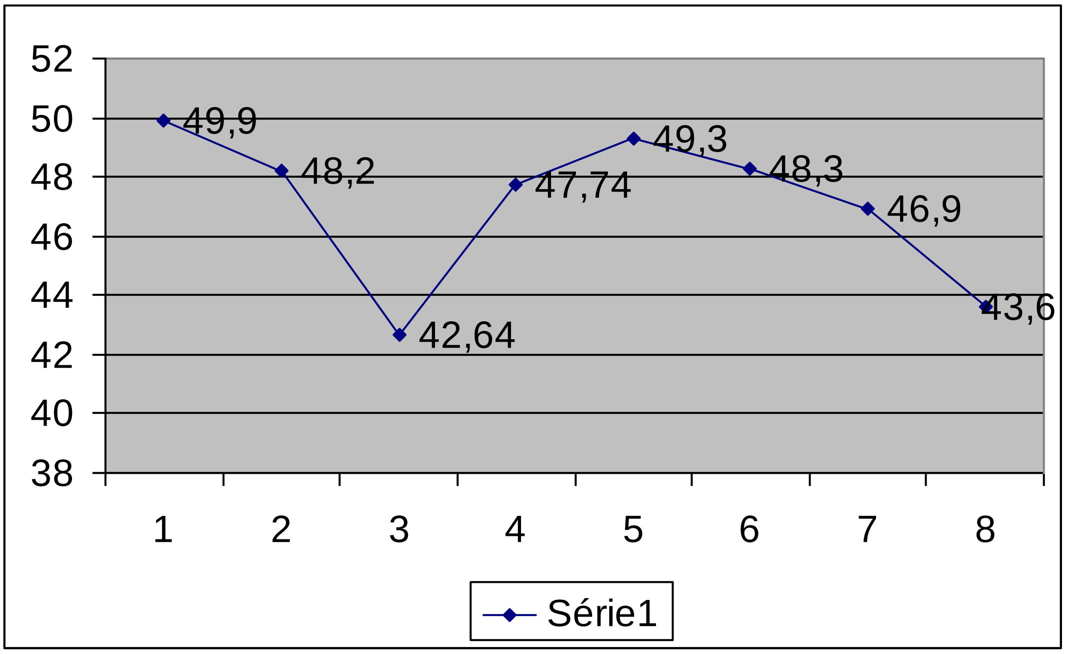
السنوات	مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام بالقيمة	نسبة المساهمة %
1998	1786609	49.9
1999	2015333	48.2
2000	2181919	42.64
2001	2513466	47.74
2002	2758279	49.3
2003	3051609	48.3
2004	3408054	46.9
2005	3811325.5	43.6

المصدر : العمود الثاني : معطيات من الديوان الوطني للإحصاء حسب المراجع المقدمة.
العمود الثالث: من انجاز الطلبة بناءا على معطيات من الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال جدول نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام، نجد أن قيم الناتج الخام بأسعار جارية في تزايد مستمر من سنة لأخرى بزيادات غير ثابتة، حيث قدرت نسبة الزيادة بين سنتي 1998 و 1999 بـــ 12.8%.

ووصلت الزيادة في السنة الموالية إلى 8.26 % ، إلا أن وصلت قيمة المساهمة سنة 2005 إلى ما يقارب 3811325 مليون دينار، أي بنسبة زيادة من 1998م إلى 2005م بزيادة بـــ 113.3 %، إلا أن هذه الزيادة لا تعتبر عن الواقع كون الناتج الخام مقيد بالسعار جارية، أي لم يأخذ بعين الاعتبار التضخم و تغير العملة، فيمكن أن تكون راجعة عن زيادة في الكميات أو زيادة في الأسعار، ولتوضح أكثر قمنا بتجسيد نسب المساهمة في المنحنى البياني التالي :

الشكل رقم (02) : تطور نسب مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من حيث الناتج الخام في الجزائر خلال الفترة (1998-2005).



المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 03.

إذا نظرنا إلى نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكون الناتج الخام من خلال المنحنى، نجدها متذبذبة بين 42 % إلى 49 %، أي دون أن تصل إلى سقف 50 %.

حيث وصلت في أقصاها سنة 1998م إلى 49.91 % بسبب أن قطاع الفلاحة شهد انتعاشا كبيرا بفضل تساقط كميات معتبرة من الأمطار، و كذا القطاع الصناعي الذي استأنف نموه بعدما سجل نتائج سلبية خلال عدة سنوات سابقة، أما فيما يخص سنة 1999م نسجل تراجع في المساهمة رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية نتيجة لارتفاع أسعار النفط وانخفاض أسعار معظم الموارد الأولوية انخفاضا شديدا.[1] واستمر هذا الركود سنة 2000م مما اثر على مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حي ث انخفضت إلى

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 1999 : جوان 2000 .

42.65 %، بسبب تراجع القطاع الصناعي الذي سجل نمو سالب بــ – 0.4 % [1]، وفي سنة 2001 نلاحظ تحسنا في نسبة المساهمة حيث وصلت نسبة 47.74 %، وهذا بسبب تراجع مساهمة القطاع العمومي بعد حل الشركات القابضة في أوت 2001م ، وكذا اتجاه الأسعار العالمية لبرميل النفط الخام نحو الانخفاض حيث عرف سعر الخام الجزائري انخفاضا قدره 3.8 دولار مقارنة بسنة 2000م [2]، وكذا تنامي دور البنوك الخاصة الذي أدى إلى زيادة الاستثمارات الخاصة، خاصة في ميدان الشراكة الأجنبية ،واستمرت هذه الزيادة سنة 2002م، حيث وصلت إلى 49.3 %، ويعود ذلك أساسا إلى تواصل تراجع دور القطاع العام، وهذا لضعف الإنتاج الزراعي و ضعف الأداء الصناعي حيث سجل القطاعان تراجعا بــ – 1.3 % و–6.3 % على التوالي [3]، وفيما يخص سنوات 2003م إلى 2005م نسجل انخفاض في نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في الناتج الخام، وهذا يرجع لسبب رئيسي وهو الزيادة الملحوظة في مساهمة القطاع العمومي من خلال زيادة أسعار البترول.

المطلب الثاني: من حيث القيمة المضافة.

ولتوضيح أكثر مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بعد دراسة الناتج الخام، الذي لا يعبر عن المساهمة الفعلية، وهذا بسبب التكرار في حساب قيمة الناتج بين مختلف القطاعات حيث يتم احتساب ما سجله القطاع على مرحلتين بين قطاعين مختلفين، حسب النشاط فيما يخص المنتجات الوسيطة التي تنتقل من قطاع إلى أخر، نقوم في هذا المطلب بدراسة القيمة المضافة المستخلصة من القطاع الخاص، ومن اجل ما سبق نستعين بالجدول التالي، الذي يبين مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة، والتي تعبر عن الناتج الخام ناقص الاستهلاك الوسيط .

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2000 : جوان 2001.

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2001 : جوان 2002 .

[3] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2002 : جوان 2003 .

الجدول رقم (04) : تطور مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من حيث القيمة المضافة خلال الفترة (1998م إلى 2005م) في الجزائر .

الوحدة : مليون دينار

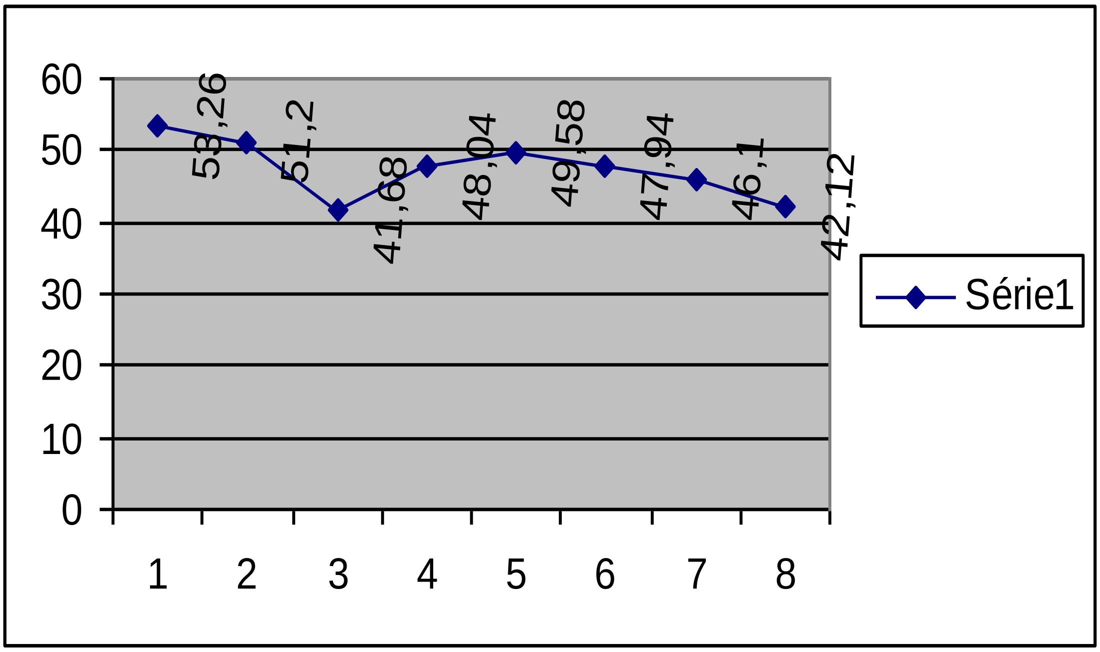
السنوات	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة بالقيمة	نسبة المساهمة %
1998	1181231	53.26
1999	1332882	51.2
2000	1430219	41.68
2001	1672841	48.04
2002	1817277	49.59
2003	2066438	47.94
2004	2338858	46.1
2005	2682850	42.12

المصدر: العمود الثاني معطيات من الديوان الوطني للإحصاء حسب المراجع المقدمة.
العمود الثالث: من انجاز الطلبة بناءا على معطيات من الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مبلغ القيمة المضافة في تزايد من سنة إلى أخرى حيث قدرت نسبة الزيادة بين سنتي 1998م و1999م بـــ 12.8 %، ونسبة زيادة بـــ 7.3 % في السنة الموالية إلا أن وصلت القيمة المضافة للقطاع الخاص سنة 2005م إلى ما يقارب 2682850 مليون دينار جزائري، أي بنسبة نمو بين سنتي 1998م و2005م تقدر بـــ 127.12 %، وسنقوم في المبحث الثالث بتبيان هذه المساهمة حسب القطاعات وهذا بالاعتماد على حساب القيمة المضافة بالأسعار الثابتة وذلك من اجل استخراج القيمة الحقيقية، و بالتالي تفادي التضخم والتغير في العملة .

وقمنا لأجل الإيضاح بترجمة نسب المساهمة في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (03): تطور نسب مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من حيث القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (1998-2005).



المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 04.

إذا نظرنا إلى نسب المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية المحققة من خلال المنحنى نجد أن نسب المساهمة متذبذبة بما يتوافق و منحنى المساهمة في الناتج الإجمالي، حيث شهدت تناقصا من سنة 1998م إلى سنة 2000م كمرحلة أولى ومرحلة ثانية من سنة 2002م إلى سنة 2005م، ويتضح التزايد النسبي بين سنتي 2000م و2002م، ويمكن حصر سبب هذا التذبذب إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص والعام في تكوين قيمة مضافة، لكن هذا الأخير شهد نسبة زيادة اكبر بالإضافة إلى دور القطاعات في خلق هذا التذبذب وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثالث.

المطلب الثالث:من حيث الضرائب المتعلقة بالإنتاج.

الضرائب المتعلقة بالإنتاج هي الاقتطاعات التي تأخذها الدولة كنسبة من الإنتاج الإجمالي، والتي تعتبر احد إيرادات الدولة الأساسية، ومن هنا يمكننا تقييم أهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال ما يقدمه من ضرائب للخزينة العمومية، ونستعين بالجدول التالي لتبيان ذلك :

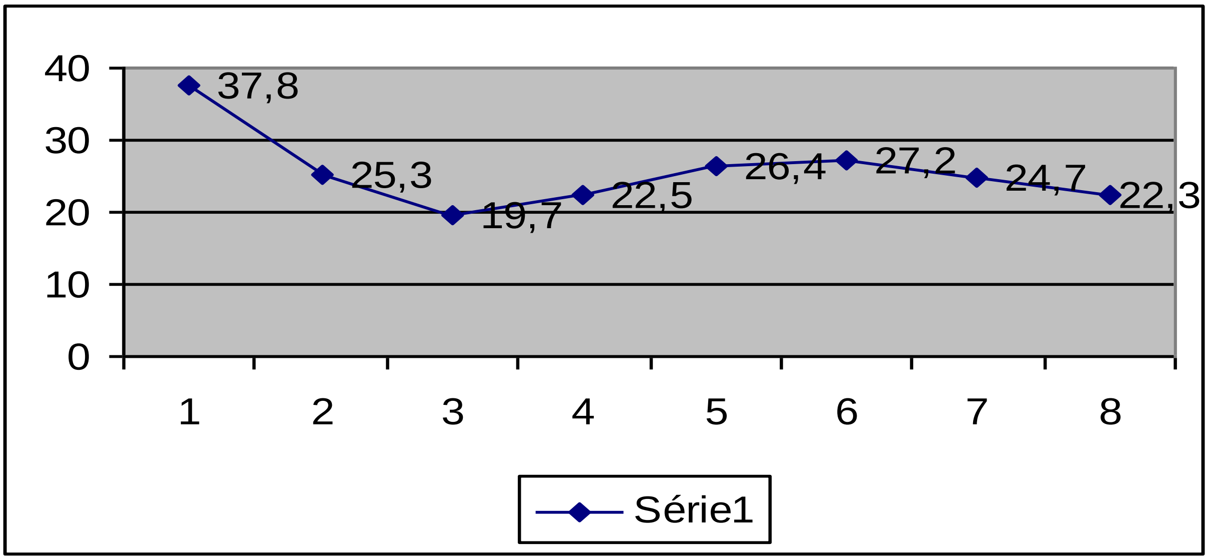
الجدول رقم (05): تطور مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من حيث الضرائب المتعلقة بالإنتاج خلال الفترة (1998الى 2005) في الجزائر .
الوحدة : مليون دينار .

السنوات	مساهمة القطاع الخاص في الضرائب بالقيمة	نسبة المساهمة %
1998	71398	37.8
1999	79179	25.3
2000	92534	19.7
2001	99643	22.5
2002	122340	26.4
2003	141493	27.2
2004	154766	24.7
2005	179603	22.3

المصدر: العمود الثاني : معطيات من الديوان الوطني للإحصاء حسب المراجع المقدمة.
العمود الثالث : من انجاز الطلبة بناءا على معطيات من الديوان الوطني للإحصاء والملاحق السابقة الذكر.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الضرائب المتعلقة بالإنتاج في تزايد من سنة إلى أخرى حيث تراوحت نسبة الزيادة بين السنوات ما بين 7.68 % و 22.7 %، حتى وصلت قيمة الضرائب إلى 179603 مليون دينار سنة 2005م، أي بنسبة زيادة بـــ 151.5 % مقارنة بسنة 1998م، ويرجع سبب ذلك أساسا إلى زيادة الناتج الخام المنتج من طرف القطاع الخاص نتيجة لوجود علاقة كطردية بين كل من الناتج الخام والقيمة المضافة مع الضرائب وسيظهر ذلك من خلال دراستنا لمنحنى نسب المساهمة .

الشكل رقم (04): تطور نسب مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من حيث الضرائب المتعلقة بالإنتاج في الجزائر خلال الفترة (1998-2005).



المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 05.

نلاحظ من خلال المنحى تناسب واضح من خلال التغيرات التي تطرأ على نسب المساهمة بما في ذلك تلك التي لاحظناها في الناتج الإجمالي والقيمة المضافة .
وبذلك فان سبب التذبذب في قيمة مساهمة القطاع الخاص في التكوين الضرائب المتعلقة بالإنتاج هي نفسها المسجلة في أسباب التغير في نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة، رغم انخفاضها بنسبة قليلة وهذا يعود إما لتحقيق رقم أعمال منخفض أو التهرب الجبائي أو حداثة المشاريع التي هي عموما معفية من الضرائب.

المبحث الثالث : مساهمة القطاع الخاص حسب القطاعات .

بعد تعرضنا في المبحث السابق إلى مساهمة القطاع الخاص في النشاط الداخلي فإننا ارتأينا في هذا المبحث إلى توضيح هذه المساهمة، وذلك من خلال عرض وتحليل نسب المساهمة في النشاط الاقتصادي (القيمة المضافة حسب القطاعات) بغرض تحديد مدى كفاءته في إنعاش الاقتصا د الوطني، ورفع قدراته على النمو وتنمية حاجات المجتمع المتنامية باستمرار.

المطلب الأول: المساهمة في القطاع الصناعي خارج المحروقات.

يحتل القطاع الصناعي في جميع الدول المتقدمة مكانة رائدة من حيث مساهمته في تكوين القيمة المضافة و في التجارة الخارجية و في خلق مناصب العمل الجديدة كما يشكل القطاع الصناعي قاعدة صلبة يرتكز عليها مجمل الاقتصاد لا سيام الصناعات الأساسية التي تعتبر حجر الزاوية في الصناعة المتطورة، إلا أن هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي لا يزال يعاني من أزمة عميقة في بلادنا، إذ أن غياب الإنعاش الفعلي في مجال الاستثمارات وتباطىء عمليات تسوية أوضاع جهاز الإنتاج العمومي والخاص، وكذا ضعف إجراءات تحفيز المؤسسات العمومية والخاصة أدى إلى استمرا ر الركود وتفاقمه في هذا القطاع،

وسنقوم في هذا المبحث بعرض نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي و البحث في خلفياتها فيما هو أتي :

الجدول رقم (06) : معدلات النمو ونسب المساهمة للقطاع الخاص في القطاع الصناعي من 1998م إلى 2005م.

الوحدة : مليون دج

السنوات	القيمة المضافة بالأسعار الجارية	مؤشرات الأسعار	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة	معدلات النمو	نسبة المساهمة %
1998	68304	106.2	64316.3	–	30.92
1999	80743	109.17	73960.7	14.99	35.05
2000	93192	110.48	84351.9	14.04	38.27
2001	106225	115.34	92097.2	09.18	40.40
2002	116404	116.83	99635.3	08.18	41.41
2003	124542	123.95	100477.6	0.84	43.14
2004	135692	130.14	104266.1	03.77	44.13
2005	152571.6	134.43	113495.2	08.85	46.9

المصدر : العمود الثاني:معطيات من الديوان الوطني للإحصاء حسب الملاحق 01إلى 08.

العمود الثالث:معطيات من وزارة المالية حسب الملاحق 11.10.09.

العمود الرابع : من انجاز الطلبة بناءا عن العمود الثاني و الثالث.

العمود الخامس : من إعداد الطلبة بناءا عن العمود الرابع .

العمود السادس : من إعداد الطلبة بناءا عن العمود الرابع و الملحق السابقة.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو تزايد قيمة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في تكون قيمة مضافة بما في ذلك قيمة المساهمة بالأسعار الثابتة، حيث كانت قيمة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في القطاع الصناعي خارج المحروقات في نمو مستمر، إلا أنها تتفاوت من سنة إلى أخرى، حيث سجلت سنة 1999م نسبة نمو بـــ 15 %، وفي أدناها 0.84 % سنة 2003م، وترجع هذه الزيادة إلى الإقبال المستمر من طرف المستثمرين الأجانب على هذا القطاع في الآونة الأخيرة .

حيث كانت نسبة المساهمة سنة 1998م 30.92 % ثم سنة 1999م 35.05 %، وتستمر في الارتفاع سنة 2000م لحدود 38.27 %، لتتواصل في الارتفاع حيث أصبحت تتجاوز 46.9 % سنة 2005م، ويعود هذا الارتفاع المستمر بالدرجة الأول ى لفتح القطاع الصناعي للخواص، وكذا بالإجراءات الخاصة بالبنوك من خلال تزايد القروض الممنوحة للقطاع الخاص، حيث زادت مساهمة القطاع الخاص بالموازا ة مع تخلي أو نقصان حصة القطاع العمومي في السوق، و هذا بسبب تأثير الخوصصة حيث أصبحت بعض المؤسسات التي كانت تابعة للدولة محسوبة على القطاع الخاص.

وسنحاول التطرق إلى أسباب تطور نسب المساهمة حسب السنوات حيث سجلت نسبة المساهمة سنة 2000م إلى 38.27 %، لتصل سنة 2001م إلى 40.40 %، وفي سنة 2002م وصلت إلى حدود 41.41 %، ويعود سبب هذا التزايد الطفيف إلى تباطؤ استثمارات القطاع الخاص، وبالدرجة الأولى إلى تراجع مؤشر إنتاج القطاع العمومي بنسبة -6.3 % مقارنة بسنة 2001م، وفي سنة 2003م بلغت النسبة 43.14 %، أي بمعدل نمو 0.84 %، حيث شهدت هذه الفترة نمو القطاع العمومي في مختلف فروع النشاطات الصناعية، وفي هذه السنة تم إنشاء مؤسسات التسيير والمساهمة المكلفة بمتابعة المؤسسات في سعيها للشراكة بما في ذلك مع القطاع الخاص، وهذا ما زاد في حيز مساهمتها، حيث انه في هذه الفترة ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة إلى القطاع الخاص بـــ +5 % مقارنة بسنة 2002م [1]، حيث انتقلت نسبة المؤسسات الخاصة من 18 % سنة 1999م إلى 52 % في هذه السنة، وهذا ما أدى منطقيا إلى ارتفاع الإنتاج، وسنة 2004م شهدت ارتفاعا طفيفا في نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في تكوين القيمة المضافة، حيث شهدت هذه السنة تراجعا لنشاطات القطاع العمومي بنسبة -1.04 %[2]، وبالموازاة مع ذلك شهد القطاع الخاص نموا في نتائجه في سنة 2004 قدرها 3.1 %، وفي سنة 2005م ارتفعت نسبة الساهمة إلى 38.08 %، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لإنشاء صندوق الرأس المال الخاص بالمخاطر في سنة 2004م المزود بـــ 3.5 مليار دينار [2]، وكذلك إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمار المزود بـــ 30 مليار دينار جزائري، إن هذه الصناديق أنشأة في سنة 2004م، والتي كانت تهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اغلبها تابعة إلى القطاع الخاص، وهذا ما اثر إيجابا في نتائج سنة 2005م حيث كانت نسبة النمو 8.85 % .

المطلب الثاني : المساهمة في القطاع الزراعي .

تحتل الجزائر بمساحتها المقدرة 2.4 مليون كم ^{2} مكانة إستراتيجية مرموقة على الصعيد المغاربي، الإفريقي، والمتوسطي ، بفضل موقعها المركزي، وتتميز بمجموعة متباينة من التضاريس من الشمال إلى الجنوب، كما تتخللها ظروف مناخية تختلف من الشرق إلى الغرب، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية، فإن الجزائر قد اهتمت بتوفير المنشاة القاعدية للزراعة، حيث استفادت منشات الري الكبرى من تنمية معتبرة من الاستقلال إلى يومنا هذا فبلغ عدد السدود سنة 2002م 98 سد، مقابل 24 سد سنة 1962م، و بتعبئة ملياري متر مكعب من الماء مقابل 0.5 مليار متر مكعب في سنة 1962م [3]، والقطاع الزراعي

---

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2002 : جوان 2003 .

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2004: جوان 2005 .

[3] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2002 : جوان 2003 .

يساهم بحوالي 10 % إلى 15%، في تكوين المنتوج الداخلي الخام، وفيما يلي سنسلط الضوء على مساهمة القطاع الخاص في تكون القيمة المضافة في القطاع الفلاحي الجزائري.

الجدول رقم (07) : معدلات النمو ونسب المساهمة للقطاع الخاص في القطاع الزراعي من 1998م إلى 2005م.

الوحدة : مليون دج.

السنوات	القيمة المضافة بالأسعار الجارية	مؤشرات الأسعار	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة	معدلات النمو	نسبة المساهمة.
1998	323949.7	112.6	287700	–	99.7
1999	358227.3	119.13	300702.8	04.52	99.6
2000	344619.8	120.79	285305	05.12–	99.5
2001	410490.9	127.68	321500	12.68	99.6
2002	415914.8	130.38	319000	0.77–	99.6
2003	514036.6	134.55	382041.3	19.76	99.7
2004	577945.6	146.66	394071.7	03.41	99.8
2005	578789.5	144.02	401881.33	01.98	99.8

المصدر : العمود الثاني:معطيات من الديوان الوطني للإحصاء حسب الملاحق 01إلى 08.
العمود الثالث:معطيات من وزارة المالية حسب الملاحق 11.10.09.
العمود الرابع : من انجاز الطلبة بناءا عن العمود الثاني و الثالث.
العمود الخامس : من إعداد الطلبة بناءا عن العمود الرابع .
العمود السادس : من إعداد الطلبة بناءا عن العمود الرابع و الملاحق السابقة.

من خلال مشاهدتنا لنسبة مساهمة القطاع الخاص الفلاحي في النشاط الاقتصادي نجد احتكار النشاط من طرف القطاع الخاص، وهذا السبب يعود لتخلي الدولة عن الاستثمار فيه لصالح المتعاملين الخواص مع تقديم الدعم اللازم وتوفير المحيط الملائم لذلك .

ومن خلال مشاهدتنا لنسب مساهمة القطاع الخاص 99.28 %، وهذا راجع إلى مجموعة من الإصلاحات راجعة لسنة 1997م، منها معالجة المسائل المتعلقة بالعقار الفلاحي، ومن خلال مشروع قانون يتضمن شروط البيع وتأجير الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك العمومية للمتعاملين الخواص، واعتماد الحكومة لبرنامج واسع في استصلاح الأراضي عن طريق عقود الامتياز للخواص إلى دلك إعادة هيكلة التعاضديات الفلاحية عن طريق تأثير عمليات القرض الفلاحي.

رغم أن الدولة فسحت المجال كلية للقطاع الخاص للاستغلال في القطاع الفلاحي إلا إنها سعت دوما إلى تشجيعه من خلال تقديم الدعم للفلاحين في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث بدت أثاره منذ سنة 2001م، وإلى يومنا هذا جد مشجعة من خلال عودت الاستثمارات الفلاحية و مزايا أخرى نذكر منها :

– توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال برنامج استصلاح واسع على مدار عدة سنوات.
– استعمال السقي المحصور كما تم تطوير التقنيات المقتصدة للمياه .
– خلق تمويل جديد من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية بالاشتراك مع القرض التعاوني الفلاحي .

والجدير بالذكر أن نسبة المساهمة في سنة 2002م بقية ثابتة مقارنة بسنة 2001م عند مستوى 99.6 %، وهذا رغم الانخفاض في بعض المحاصيل الزراعية كاللحوم الحمراء بـ –1.4 % و التمر بـ – 16.8 % [1]، و كذا الشأن بالنسبة لإنتاج الزيتون و هذا الانخفاض يعود أساسا إلى موجات الحرارة و العجز في كمية الأمطار حيث تم تعويض هذا الانخفاض في محاصيل 2002م مقارنة بسنة 2001م بزيادة في إنتاج الحوامض بنسبة +10.5 %، والطماطم الصناعية بنسبة 11 %، و البطاطا بنسبة 22 % إضافة إلى تكثيف زراعة الحبوب و هذا كله أدى إلى توازن نسبي في نسبة المساهمة المقدرة في سنة 2002م مقارنة بسنة 2001م [2]، أما في سنة 2003 عرفت هذه النسبة نموا طفيفا لتصل إلى 99.7 %، و هذا يعود أساسا للظرو ف المناخية الحسنة التي سادت خلال الموسم الفلاحي 2002*2003.

حيث بلغت نسبة نمو القطاع الفلاحي 19.76 %، و تحققت هذه النتيجة بفضل الزيادة معتبرة في المحاصيل النباتية (+35 %) و ذلك راجع إلى الزيادة في إنتاج الحبوب الذي بلغ 42.7 مليون قنطار و إنتاج أشجار الفاكهة (+27 %) و الخضر الجافة (+36 %) والحمضيات (+ 3 %) و ذلك رغم النتائج السلبية المسجلة في إنتاج الزيتون (– 13%) وبلغ معدل إنتاج الحبوب 14 قنطار في الهكتار الواحد بفضل الاستعمال الأمثل لتقنيات الزراعة، وبلغ إنتاج التمر لهذا الموسم 4.72 مليون قنطار أي بزيادة قدرها 13%، وقد حافظ الإنتاج الحيواني على استقراره النسبي بل حقق زيادة طفيفة قدرها 3.8 [3].

في سنة 2004 استمرت نسبة المساهمة في الارتفاع إلى نسبة 99.8 %، ويعود هذا أساسا إلى تطور قدره 3.14 %، وإن هذا النمو ناتج عن زيادة في الإنتاج النباتي واستقرار في المنتوج الحيواني مقارنة بسنة 2003 م حيث عرف إنتاج الزيتون زيادة معتبرة بنسبة نمو قدرها 180 %، ونتائج جد ايجابية للطماطم الصناعية بـ 35 %، في المقابل عرف إنتاج التمر تراجعا قدره 10 %، وسجل انخفاض طفيف لإنتاج الحبوب قدره 5.59 %، وسجل إنتاج الحليب زيادة قدرها 18.94 %، رغم أن المحاصيل الفلاحية عرف زيادة ملحوظة على العموم من الملاحظ وجود احتياطات إنتاجية كبيرة إذا توفرت الظروف الملائمة لذلك، وسجلنا استقرار في نسبة المساهمة سنة 2005م حيث

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2002 : جوان 2003 .
[2] – نفس المرجع السابق .
[3] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2003 : جوان 2004 .

بلغة 99.8 % [1]، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية الجيدة ، وكذلك يعود إلى النتائج المشجعة التي حققها قطاع الفلاحة من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذلك الدعم الذي تقدمه الدولة لقطاع الفلاحة ودعم مخططات التكثيف المحاصيل الزراعية منها خاصة الحبوب والخضر الجافة والحليب، وكذلك دعم سياسة القرض من خلال دعم التامين الفلاحي وزيادة دعم المستثمرات الفلاحية .

المطلب الثالث : المساهمة في قطاع الأشغال العمومية و البناء .

تعتبر الأشغال العمومية عنصرا أساسيا في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي إنجاز المنشات الأساسية التي تضمن حركة أفضل للأشخاص والبضائع بين مختلف جهات التراب الوطني، وبين البلاد و باقي مناطق العالم .

وبهذا الصدد يهدف برنامج العمل الخاص بالأشغال العمومية إلى بعث البرنامج الخاص بالطريق السريع، وكذلك فك العزلة عن الهضاب العليا و مناطق الجنوب .

ويضم قانون التهيئة العمرانية والتنمية المستديمة لسنة 2002م أهم محاور القطاع ، ويحدد أدوات التخطيط على الميادين المتوسطة و الطويلة[2]:

- المخطط الوطني الرئيسي للطرق و الطرق السريعة .
- المخطط الرئيسي للمنشات الأساسية و البحرية.
- المخطط الرئيسي للمنشات الأساسية للمطارات .

الجدول رقم (08): معدلات النمو ونسب المساهمة للقطاع الخاص في قطاع الأشغال العمومية و البناء من 1998م إلى 2005م.

الوحدة : مليون دج.

السنوات	القيمة المضافة بالأسعار الجارية	مؤشرات الأسعار	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة	معدلات النمو	نسبة المساهمة %
1998	170525.9	106.21	160570.52	–	64.24
1999	184531	110.66	166754.92	03.85	68.02
2000	198333.2	113.09	175376.42	05.17	67.91
2001	258145	117.84	219063.98	19.94	80.54
2002	278300	124.44	223641.9	02.89	75.22
2003	304104	128.17	237266.13	06.09	75.83
2004	355469	135.35	262629.47	10.68	77.5
2005	403372	140.22	287670.8	09.53	79.80

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2004 : جوان 2005 .

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2002 : جوان 2003 .

المصدر : العمود الثاني:معطيات من الديوان الوطني للإحصاء حسب الملاحق 01إلى 08.
العمود الثالث:معطيات من وزارة المالية حسب الملاحق 11.10.09.
العمود الرابع : من انجاز الطلبة بناءا عن العمود الثاني و الثالث.
العمود الخامس : من إعداد الطلبة بناءا عن العمود الرابع .
العمود السادس : من إعداد الطلبة بناءا عن العمود الرابع و الملحق السابقة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النتائج المحققة في قطاع الأشغال العمومية والبناء في تزايد مستمر حيث سجلت معدلات نمو متزايدة من سنة 1999م إلى سنة 2005م تراوحت ما بين 4 % و 20 %، كما سجلت نسب المساهمة من القطاع الخاص في هذا القطاع في السنوات الأخيرة بأكثر من ثلاثة الأرباع من سنة 2001م إلى 2005م، وهذا ما يبين اتجاه الدولة إلى الاعتماد على القطاع الخاص في هذا القطاع من خلال تقديم المشاريع المتعلقة به في شكل صفقات خاصة، خاصة بالنسبة للمتعاملين الخواص الأجانب، حيث تم انجاز مجموعة هامة من المشاريع سنة 2001م و 2002م تخص أساسا المطارات والطرق والمنشات البحرية، خاصة الانطلاق في انجاز الطريق السريع شرق/غرب والذي أطلق عليه بمشروع القرن [1]، واستمر الانتعاش في هذا القطاع في سنة 2003م، رغم تأثره الطفيف بمخلفات زلزال 21 ماي، كما تم الشروع في مخطط واسع لإعادة تهيئة العمارات والبنايات التي تضررت في زلزال العصمة وبومرداس، وتمثلت منشآت الطرق في إنجاز وإتمام الأشغال الكبرى كالطريق الساحلي والطريق السريع شرق غرب والطريق العرضي للهضاب العليا والطريق النافذ شمال جنوب والطريق العابر للصحراء[2].

وخلال سنة 2004م، تطور قطاع الأشغال العمومية في سياق ظرف اقتصادي ملائم إجمالا، وقد حققت النتائج المحققة نموا في القطاع تجاوز 7 %، وهذا ما اثر إيجابا على مساهمة القطاع الخاص في هذا القطاع حيث وصلت نسبة المساهمة سنة 2005م إلى مشارف 80 %. كما تم تقديم انجازات عديدة في مجال منشات المطارات والمنشات البحرية[3].

كما شهدت سنة 2005م إعداد قانون توجيهي لقطاع الأشغال العمومية واستكمال المخططات الرئيسية الخمسة 2005م-2025م للطرقات والطرق السريعة والمطارات والموانئ وإشارات المرور والتكوين، وسيتم انجاز هذه الإستراتيجية على ثلاث مراحل. وهذا ما سيساعد القطاع الخاص من التوسع أكثر فأكثر في هذا القطاع .

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2002 : جوان 2003 .
[2] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2003 : جوان 2004 .
[3] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2004 : جوان 2005 .

المطلب الرابع : المساهمة في قطاع المحروقات .

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المصدر الأساسي لتمويل هذا الاقتصاد، فمن جهة تعد الإيرادات التي تحققها صادرات القطاع أهم مصادر العملة الصعبة التي تدخل البلاد، والموجهة أساسا للاستيرا د السلع الاستهلاكية والخدمات التي تلبي الحاجيات الأساسية للسكان وكذلك لتسديد الديون التي تثقل كاهل الاقتصاد، ومن جهة أخرى فان ميزانية الدولة تستمد أهم مدا خيله ا من الجباية البترولية، وعلى أساس هذه الأخيرة يتم برمجة وتسيير مختلف نفقات السنة وعلى الخصوص تلك الموجهة للاستثمار، وعلى أساس كل هذه المزايا فان قطاع المحروقات في الجزائر يحظى بحصة الأسد من حيث الأهمية، و فيما يلي سنقوم بدراسة مساهمة القطاع الخاص في تكوين هذه الأهمية من خلال القيمة المضافة .

الجدول رقم (09) : معدلات النمو ونسب المساهمة للقطاع الخاص في قطاع المحروقات من 1998م إلى 2005م.

الوحدة : مليون دج.

السنوات	القيمة المضافة بالأسعار الجارية	مؤشرات الأسعار	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة	معدلات النمو	نسبة المساهمة.
1998	28100	73.2	38387.9	–	4.17
1999	44853.3	95.08	47174.2	22.90	4.83
2000	73432.6	165.24	44483.9	5.70-	4.42
2001	62590.4	150.03	41718.6	6.21-	4.22
2002	108013.6	145.92	73021.6	75.03	7.12
2003	148566.6	172.03	86360.5	18.26	7.76
2004	186443	206.47	90300.2	4.56	7.86
2005	318334	282.84	112788.4	24.90	9.33

المصدر : العمود الثاني:معطيات من الديوان الوطني للإحصاء حسب الملاحق 01إلى 08.

العمود الثالث:معطيات من وزارة المالية حسب الملاحق 11.10.09.

العمود الرابع : من انجاز الطلبة بناءا عن العمود الثاني و الثالث.

العمود الخامس : من إعداد الطلبة بناءا عن العمود الرابع .

العمود السادس : من إعداد الطلبة بناءا عن العمود الرابع و الملاحق السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة لقطاع المحروقات تتراوح بين 4 % إلى 10 %، خلال مجمل فترة الدراسة إلي مستوى لا يتجاوز 10%، ففي سنة 1998م كانت نسبة المساهمة تقدر بـــ 4.17 % حيث كان هناك احتكار القطاع العام لقطاع المحروقات من ثمة بدأ فتح المجال للقطاع الخاص خاصة الأجنبي منه وهذا ما سبب تزايد نسب المساهمة من سنة إلى أخرى حيث بدا الانطلاق في

بعض المشاريع الموجهة لقطاع المحروقات وبالتالي تشجيع الاستثمار الخاص في التوجه نحو الصناعة الاستخراجية، ولكن في سنة 2001م انخفضت هذه النسبة وهذا يعود لانخفاض مجموع المنتجات لا سيما الغاز الطبيعي بـــ - 6 % كما بلغ انخفاض إنتاج البترول 2.1 % والغاز المكثف ب 3.4 % [1]، هذا ما اثر سلبا على القطاع العام والخاص على حد سواء، وفي سنة 2002م حقق القطاع الخاص نسبة نمو هامة 75.03 % وهذا ما أدى ارتفاع نسبة مساهمته من 4.22 إلى 7.12 %، وهذا يعود أساسا إلى انخفاض أسعار البترول بالموازاة مع ذلك عدم خلق استثمارات جديدة في هذا المجال من طرف القطاع العام حيث بلغ إنتاج النفط الخام 63.5 % (من إجمالي الإنتاج الوطني)، أي -4.8 % مقارنة بسنة 2001م [2]، والذي قابله من جهة أخرى نمو المشاريع الاستثمارية الخاصة وفتح المجال للشراكة خاصة مع الأجانب حيث بلغت حصة الإنتاج الخام بالشراكة 36.5 % أي بارتفاع قدره 68 % مقارنة بسنة 2001م، وفيما يخص الغاز الطبيعي بلغت حصة سوناطراك 91.3 % أي بـــ- 0.8 % وبالشراكة 8.7 % أي ارتفاع بنسبة 2.8 %، وقد استمرت نسبة المساهمة في الارتفاع حيث بلغت 7.67 % [3].

المطلب الخامس: المساهمة في قطاع الخدمات .

يلعب قطاع الخدمات دورا رياديا في اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة وأن العالم يتحول للاتجاه نحو اقتصاد الخدمات بدلا من الاقتصاد الصناعي والزراعي، وهذا لما يحدث من تحولات هامة في بنية الإنتاج الوطني في الدول الرأسمالية الصناعية، وذلك من خلال رصدهم لمعدلات النمو المتسارع الذي طرا على حجم العمالة الموظفة في هذا القطاع، وفي هذا السياق يتبادر للذهن السؤال التالي: ما هو الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في هذا القطاع ؟.

وللإجابة على هذا السؤال نستعين بالإحصائيات المبينة في الجدول الموالي:

---

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2001 : جوان 2002 .

-2

[3] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2001 : جوان 2002 .

الجدول رقم (10) : معدلات النمو ونسب المساهمة للقطاع الخاص في قطاع الخدمات من 1998م إلى 2005م.

الوحدة : مليون دج.

لسنوات	لقيمة المضافة بالأسعار الجارية	ؤشرات لأسعار	لقيمة المضافة بالأسعار الثابتة	عدلات لنمو	سبة لمساهمة.
1998	590347.6	104.3	566009.2	-	84.73
1999	664522.1	109.7	605052.6	6.89	86.28
2000	720638.4	118.4	608185	0.51	85.51
2001	835385.7	131.4	635757.7	4.53	87.77
2002	898640.7	134.29	669179.1	5.25	87.74
2003	1261729	140.1	695617.09	3.95	84.74
2004	1394792.9	148.7	728320.5	4.70	82.69
2005	1563713.9	157.6	780018.2	7.09	82.45

المصدر : العمود الثاني:معطيات من الديوان الوطني للإحصاء حسب الملاحق 01إلى 08.
العمود الثالث:معطيات من وزارة المالية حسب الملاحق 11.10.09.
العمود الرابع : من انجاز الطلبة بناءا عن العمود الثاني و الثالث.
العمود الخامس : من إعداد الطلبة بناءا عن العمود الرابع .
العمود السادس : من إعداد الطلبة بناءا عن العمود الرابع و الملاحق السابقة.

من خلال الجدول يمكننا أن نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الخدمات كانت دائما معتبرة على طول فترة الدراسة، وهذا ما يبن اهتمام الخواص بهذا القطاع حيث أن اقل نسبة كانت سنة 2005م بنسبة 82.45 %، حيث حقق القطاع الخاص قيمة مضافة متزايدة رغم أننا قمنا بحسابها بأسعار ثابتة حيث أن نسبة النمو تراوحت بين 0.5 % و7%، ويعود سبب هذا الاهتمام المتزايد إلى لطبيعة الاستثمارات الخاصة التي تسعى دوما لتحقيق ربح سريع بتكلفة ورأسمال اقل مثل النقل البري، وتوسع سوق الاتصالات خاصة سنة 2002م بدخول متعاملين أجانب، وبدرجة اقل السياحة والتي تبقى خارج حسابات القطاع الخاص [1].

ومن خلال ملاحظتنا لنسب المساهمة سجلنا في سنة 1998م نسبة مساهمة بــ 84.73م وهذا للانفتاح الذي شهده القطاع على مشاريع المنشات الكبرى التي لا مكن للدولة تمويلها، حيث كان اللجوء إلى الشراكة ومساهمة القطاع الخاص الوطني وكذلك تسوية الوضعية القانونية للناقلين الخواص الذين لم يتم إحصاءهم من قبل، وتتبين أهمية هذه المساهمة في ميدان التشغيل حيث يوفر مثلا قطاع النقل البري في القطاع الخاص

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 2002 : جوان 2003 .

30300 منصب عمل، وهذا ما ساعد على زيادة نسبة المساهمة سنة 1999م حيث ارتفعت إلى 86.28%[1].

وفي سنة 2000م انخفضت نسبة المساهمة إلى 85.5 % لسبب ارتفاع دور القطاع العام خاصة في مجال النقل الجوي، وفي سنة 2001م تعود النسبة إلى الارتفاع لتصل إلى 87.8%، وهذا بعد فتح قطاع الاتصالات أمام المنافسة حيث سجلت استثمارات الأجنبية المعتبرة في هذا القطاع من طرف شركة أوراسكوم للاتصالات، في السنوات المتبقية للدراسة تم تسجيل تناقص مستمر في نسبة المساهمة رغم الزيادة في القيمة المحققة من القيمة المضافة ويعود السبب إلى [2]:

- في سنة 2002م سجلنا ارتفاع في مساهمة القطاع العام من خلال التركيز على النقل الجوي والبحري والنقل بالسكة الحديد.
- في سنة 2003م سجلنا انسحاب مجمع الخليفة وشركة انتينيا للطيران، وإلى جانب كذلك ارتفاع حصة الخطوط الجوية في الشبكة المحلية من 27.61 % سنة 2002م إلى 78.47 % سنة 2003م.
- في سنة 2004م و2005م استمرار الانخفاض نظرا للفراغ الذي تركه انهيار مجمع الخليفة الذي ساهم بدور كبير في هذا القطاع من خلال البنوك و النقل الجوي ...الخ.

---

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنة 1999 : جوان 2000 .

[2] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقارير الوضعية لسنوات 2002-2003-2004.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لدراسة حالة النشاط الاقتصادي لسنة 1998 ووضعية القطاع الخاص في هذه الفترة حيث وجدنا أن هناك نوع من التكامل بين القطاعين العام والخاص وانتقلنا فيما بعد لتوضيح تطلعات القطاع الخاص المرجوة بعد سنة 1998 ومن أجل إظهار مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني اعتمدنا على معايير لقياس هاته المساهمة على المستوى الإجمالي وعلى مستوى القطاعات وتمكنا من استخلاص ما يلي :

أولا : – يمكن أن يعرف الناتج الخام على أنه مجموع قيمة المنتجات من سلع وخدمات المنتجة من طرف مجموع القطاعات داخل نشاط اقتصادي معين في فترة زمنية معينة عادة تكون سنة, وهنا نميز بين الناتج الخام الاسمي المقوم بالقيمة الجارية للدينار أي لا يستبعد معدل التضخم و قيمة العملة فهو لا يعطي صورة صحيحة عن النشاط الاقتصادي, والناتج الخام الحقيقي الذي يستبعد تأثير الأسعار على التغير الحاصل, فهو يعطي صورة صحيحة عن النشاط الاقتصادي .

– القيمة المضافة و التي تعبر عن نسبة التغير الحقيقي .

ثانيا : – لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام 50% طول فترة الدراسة وهذا ما أكدته المساهمة في تكوين القيمة المضافة .

– أما من حيث المساهمة في الضرائب فلم تتجوز النسبة 37.8 % .

ثالثا : – إن مساهمة القطاع الخاص في القطاع الصناعي كانت معتبرة رغم أنها لم تتجاوز نسبة الـــ 50 % طول فترة الدراسة حيث نجدها تتزايد من سنة إلى أخرى ويعود سبب هذه الزيادة المستمرة بالدرجة الأولى إلى فتحت القطاع الصناعي للخواص وإدخاله كشريك في بعض الصناعات التي كانت حكرا على الدولة .

رابعا : – إن القطاع الفلاحي شهد هيمنة مطلقة من طرف القطاع الخاص حيث لم تهبط النسبة عن 99 % من إجمالي النشاط الفلاحي الوطني ولكن مع ذلك شهد هذا القطاع تراجعا بسبب خاصة النزوح الريفي والعمراني إضافة إلى الأحوال الجوية وندرة الأمطار.

خامسا : – أما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية نسجل أن هناك نسبة مساهمة جيدة فاقت في بعض الفترات الـــ 80 % وهذا يعود أساسا إلى الاعتماد على القطاع الخاص في إنشاء بعض المشاريع الهامة .

سادسا : – فيما يخص قطاع المحروقات فان هيمنة القطاع العام عليه جعلت مساهمة القطاع الخاص تظهر فقط في ميدان الخدمات البترولية وهذا ما تظهره نسبة المساهمة التي لم تتجاوز في أحسن الأحوال الـــ9.33% .

سابعا : – لقد شهد قطاع الخدمات هيمنة القطاع الخاص عليه حيث كانت نسب المساهمة تتراوح بين 82% إلى 88 %، وهذا يعود أساسا لفتح قطاع الاتصالات ودخول متعاملين جدد بالإضافة لقطاع النقل الذي عرف انتعاشا كبيرا بفضل القطاع الخاص .

ثامنا :- رغم كل هذه النتائج المحققة من طرف القطاع الخاص نجده مازال بعيدا عن مستوى التطلعات وهذا بسبب بعض المشاكل التي يعاني منها كذا نقص المؤسسات الخاصة خاصة الصغيرة والمتوسطة منها وهذا ما سيتم معالجته في الفصل الموالي .